جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية

The Role of the External Audit in Detecting Money laundering Cases in the Jordanian Commercial Banks

إعداد الطالبة :

سونيا قاسم احمد العواقلة

الرقم الجامعي

1420504007

اشراف الدكتور :

مهند أكرم مقبل أحمد

رسالة قدمت استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا سونيا قاسم أحمد العواقلة ،أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع :

التاريخ : 17 / 4 /2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة : سونيا قاسم العواقلة الرقم الجامعي : 1420504007

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان :

دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية . كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية ، وتأسيسا على ماتقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالبة التاريخ 17 / 4 /2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الاردنية

The Role of the External Audit in Detecting Money laundering Cases in the Jordanian Commercial Banks

اعداد الطالبة :

سونيا قاسم أحمد العواقلة

1420504007

اشراف الدكتور :

مهند أكرم أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

		التوقيع
الدكتور مهند أكرم أحمد (تدقيق حسابات)	(رئيسا)المشرف	
الاستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة (تدقيق وتحليل مالي)	مناقش داخلي	
الدكتور محمد مفلح الحدب (محاسبة مالية)	مناقش داخلي	
الدكتور أشرف محمد الرجوب (محاسبة مالية)	مناقش خارجي (جامعة البلقاء التطبيقية)	

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة المال والأعمال /قسم المحاسبة في جامعة ال البيت

نوقشت وأوصي بأجازتها بتاريخ 17 / 4 /2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــــــــــداء

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود الى من كلله الله بالهيبة والوقار الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح من رفعت رأسي عاليا افتخارا به أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد والدي الحبيب أدامه الله ذخرا لي

إلى التي رءاني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشاؤها قبل يديها إلى شجرتي التي لا تذبل إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين إلى من كان رضاها غايتي وطموحي فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر أمي الحبيبة حفظها الله

إلى من حبهم يجري في عروقي الذين كبرت بينهم وأسير على الدرب معهم رفقاء البيت الطاهر الأنيق أخواني وأخواتي(معاذ،احمد، ضحى،سجى، ساجدة، زين، بتول، فرح، سلمى)

أخي ورفيق دربي معاذ في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة اتجاهي

الى رفيق دربي زوجي الغالي

إلى من علمونا حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى العبارات في العلم
إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

الباحثة:

سونيا قاسم عواقلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه , والشكر لله على ما وصلت إليه من توفيق في طريق العلم و المعرفة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة آل البيت على ما منحتني إياه من العلم والمعرفة، واعترافا بالفضل لأهله حيث لا يشكر الله من لا يشكر الناس , لذا أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي ومعلمي ومشرفي على الدراسة الدكتور/ مهند أكرم أحمد , الذي تعهدني برعايته ومرئياته العلمية بحسن تعامله وكرم أخلاقه وسعة صدره بتوجيهاته السديدة , وقد كان لكل ما قدمه ابلغ الأثر في هذه الدراسة , جعل الله عمله هذا في موازين حسناته ، وجزاه خير الجزاء . وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام (الاستاذ الدكتور غسان المطارنة، الدكتور محمد الحدب، الدكتور اشرف الرجوب) أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلهم جميعا كل الشكر والتقدير على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذه الرسالة وابداء ملاحظاتهم القيمة، كما أتوجه بالشكر الخاص والاعتراف بالفضل إلى والديَّ أمد الله في عمرهم لـمساندتهما ودعائهما لي بالنجاح في كل شئون حياتي وأموري العلمية أدامهما الله وأبقاهما ، والى أساتذتي الذين أعطوني الكثير من النصائح والـتوجيهات ، فلهم جميعً ا خالص الشكر لما بذلوه من عون. جزاهم الله عني خير الجزاء. وأخيرا تقف كـلمات الشكر عاجزة أن تفئ بـالامتنان والتقدير لكل من ساندني لإكمال دراسـتي ، وتبقي المساحة قاصرة علـى استيعاب أولئك جميعً ا.

وابتهل إلى المولي عز وجل أن يجزي كل من لم يرد اسمه لما نصحني وأرشدني ولو بجزء بسيط لانجاز هذا العمل المتواضع ، فلهم مني كل التقدير والعرفان سائلة المولـى العلي القدير أن يجزيهم خير الجزاء، كما أتمنى أن ينال هذا الجهد المتواضع الرضاء والقبول..

الباحثة

سونيا قاسم العواقلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب

الإهـــــــــــــداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

قائمة المحتويات..... ز

قائمة الجداول ..... ك

قائمة الأشكال..... م

قائمة الإختصارات ..... ن

الملخص ..... س

Abstract ..... ع

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

(1-1) المقدمة 2

(2-1) مشكلة وأسئلة الدراسة 2

(3-1) أهداف الدراسة 3

(4-1) أهمية الدراسة..... 4

(5-1) فرضيات الدراسة..... 5

(1- 6) نموذج الدراسة..... 6

(1- 7) مصطلحات الدراسة:..... 7

(1- 8) حدود الدراسة 8

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة..... 9

المبحث الأول: التدقيق الخارجي..... 10

(2-1-1) تمهيد..... 10

((2-1-2) مفهوم التدقيق الخارجي 11

(2-1-3) طبيعة عملية التدقيق 12

(2-1-3-1) طبيعة المنشأة محل التدقيق..... 12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-1-4) مسؤوليات التدقيق الخارجي تجاه غش الإدارة والموظفين لدى البنوك التجارية الأردنية..... 13
(2-1-5) الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية 14
(2-1-6) بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش والاحتيال 15
(2-1-7) ألإلتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني 16
(2-1-8) الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة / المتطلبات القانونية والتنظيمية:..... 19
(2-1-9) الالتزام بمعايير جودة التدقيق الخارجي..... 20
(2-2) المبحث الثاني: غسيل الأموال 23
(2-2-1) تمهيد..... 23
(2-2-2) تعريف غسيل الاموال:..... 23
(2-2-3) مراحل عمليات غسيل الأموال :..... 24
(2-2-4) دور البنوك في عمليات غسيل الأموال 25
(2-2-5) وسائل عمليات غسل الأموال 26
(2-2-6) أثار عملية غسل الأموال..... 28
المبحث الثالث: البنوك التجارية..... 28
(2-3) تمهيد 28
(2-3-1) تعريف البنك التجاري :..... 28
(2-3-2) أهداف المؤسسات المالية والنقدية 29
(2-3-3) نشأه وتطور البنوك التجارية 29
(2-3-4) أهمية البنوك التجارية 29
(2-3-5) و ظائف البنوك التجارية 30
(2-3-6) دور البنوك في مواجهة غسيل الاموال 30
(2-3-7) طبيعة عمل البنوك التجارية الأردنية..... 31
(2-3-8) أداء البنوك التجارية..... 31
المبحث الرابع: الدراسات السابقة..... 31
(2-4) تمهيد 31
(2-4-1) الدراسات السابقة..... 31

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث المنهجية 42
(3-1) تمهيد: 43
(3-2) منهجية الدراسة: 43
(3-3) مصادر جمع البيانات : 43
(3-4) تطوير الاستبانة (أداة القياس) 44
(3-5) قياس المتغيرات 44
(3-5-1) المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات الخارجي 44
(3-5-2) العناية المهنية في اكتشاف الغش 44
(3-5-3) الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني 44
(3-5-4) الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة 44
(3-5-5) الالتزام بمعايير جودة التدقيق 45
(3-5-6) ظاهرة غسيل الأموال 45
(3-7) مجتمع الدراسة وعينتها: 46
(3-8) عينة الدراسة: 46
(3-9) الاختبارات الإحصائية الخاصة بأداة الدراسة 46
(3-9-1) صدق وثبات الاستبيان: 46
(3-9-2) التحليل العاملي (factor analysis) 51
(3-9-3) الانحدار المتعدد 51
(3-9-4) تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع 52
الفصل الرابع تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات 54
(4-1) تمهيد 55
(4-2) عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة لغايات التحليل 55
(4 – 3) تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للمستجيبين 55
(4-3-1) المؤهل العلمي 56
(4-3-2) الخبرة 56
(4-3-3) الشهادات المهنية 57

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4-3-4) المسمى الوظيفي 57
(4-4) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 58
(4-2-1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية 58
(4-2-2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العناية المهنية في اكتشاف الغش 60
(4-2-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني 61
(4-2-4) الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة 63
(4-2-5) الالتزام بمعايير جودة التدقيق 65
(4-2-6) اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية 67
(4-5) تحليل بيانات فرضيات الدراسة و اختبار الفرضيات 72
(4-5-2) ملخص نموذج الانحدار 73
(4-6) نتائج واختبار فرضيات الدراسة 75
(4-6-1) الفرضية الرئيسية: 75
(4-6-2) الفرضية الفرعية الأولى : 75
(4-6-3) الفرضية الفرعية الثانية: 76
(4-6-4) الفرضية الفرعية الثالثة: 76
(4-6-5) الفرضية الفرعية الرابعة: 77
(4-6-6) الفرضية الفرعية الخامسة 77
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 78
(5 – 1) النتائج 79
(5-2) التوصيات 82
قائمة المراجع 83
الملاحق 94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول ثبات الأداة (كرونباخ الفا)	62
2	العلاقة الداخلية بين المتغيرات المستقلة	66
3	الارتباط بين المتغيرات (بيرسون)	67
4	KMO and Bartlett's Test	68
5	قوة العلاقة بين المتغيرات	69
6	العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير والتابع	70
7	عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة لغايات التحليل	73
8	المؤهل العلمي	74
9	الخبرة	75
10	الشهادات المهنية	75
11	المسمى الوظيفي	76
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية	77
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العناية المهنية في اكتشاف الغش	79
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني	81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة	83
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بمعايير جودة التدقيق	85
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية	87
18	اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع	92
19	Model Summary(b)(ملخص النموذج)	93
20	ANOVA(b)	94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
1	نموذج الدراسة	8
2	التوزيع الطبيعي	64
3	العلاقة الخطية	65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الإختصارات

Variance Inflation Factor	VIF
Tolerance	TOL
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	KMO
R Square Coefficient	R^2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الاردنية

إعداد:سونيا قاسم العواقلة

المشرف الدكتور: مهند أكرم أحمد

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الاموال في البنوك التجارية الاردنية ،وتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين القانونيون وعددهم 450 بينما بلغت عينة الدراسة 217 وخضعت 161 استبانة للتحليل، وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي من خلال استخدام الأستبيان بالاضافة الى استخدام الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات .

توصلت الدراسة الى انه يوجد دور للتدقيق الخارجي في اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال وجود اثر ذات دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي متمثل بإبعاده الخمسة (الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال، ألالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني، الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، الالتزام بمعايير جودة التدقيق)، وقد وجدت الدراسة ان العلاقة لجميع المتغيرات المستقلة مع اكتشاف حالات غسل الاموال كانت ايجابية وهذا يدل على أنه كلما زاد التزام المدققين بالمتغيرات المستقلة الخمسة كلما أدى ذلك إلى زيادة دورهم في اكتشاف حالات غسل الأموال في البنوك التجارية الأردنية. هذه النتيجة تتوافق مع المصلحة الوطنية وذلك من خلال حماية الاقتصاد والمجتمع الأردني من الفساد المالي والأخلاقي من خلال منع الجريمة وتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الأموال خارج الوطن.

ومن أهم توصيات الدراسة تفعيل نتائج الدراسة بما يتوافق مع المصلحة الوطنية وخدمة الاقتصاد الأردني نحو مكافحة جرائم غسل الأموال والتي تنعكس أثارها سلبا على اقتصاديات الأردن، بالاضافة الى وضع المدقق في تقريره فقرة عن حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية (التدقيق الخارجي، غسيل الأموال، البنوك التجارية الأردنية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Role of the External Audit in Detecting Money laundering Cases in the Jordanian Commercial Banks

Prepared By: SONIA QASIM AHMAD ALAWAQLEH

Supervised: Dr. MUHANNAD AKRAM AHMAD

Abstract

This study aims to reveal the role of external auditing in detecting money laundering in the Jordanian commercial banks. The study population included all the 450 certified accountants. The study sample consisted of 217 and 161 questionnaires collected for analysis. The researcher used the survey method through the questionnaire in addition to the multiple regression analysis in testing the hypotheses. The study concluded that there is a role for external auditing in detecting money laundering in the Jordanian commercial banks through a statistically significant influence of external auditing represented by its five dimensions; commitment to societal responsibility, exercising due professional care in detecting fraud, commitment to professional ethics, commitment to laws and legislations in force, and commitment to the quality of auditing standards.

The study found a positive relation between all independent variables and detecting money laundering, which means that the more commitment of auditors to the five variables, the greater their role in detecting money laundering in the Jordanian commercial banks will be.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

This result complies with the national interests to protect the Jordanian economy and society from the financial and ethical corruption through preventing crime, financing terrorism, drug dealing, and smuggling of money to the outside of the country.

The most important recommendation of this study is to implement the results that comply with the national interests to serve the Jordanian economy and counter money laundering crimes that pose a negative impact on the Jordanian economy. Furthermore, the auditor has to write a paragraph about the money laundering cases in the Jordanian commercial banks.

External Audit, Money laundering, Jordanian Commercial Banks) (Key words:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

(2-1) مشكلة وأسئلة الدراسة

(3-1) أهداف الدراسة

(4-1) أهمية الدراسة

(5-1) فرضيات الدراسة

(1- 6) نموذج الدراسة

(1- 7) تعريف المصطلحات

(1- 8) حدود الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1-1) المقدمة

هناك الكثير من حالات غسل الاموال والتي تتعرض لها العديد من البنوك التجارية وهي عمليات غير مشروعه ومخالفة للانظمة والتعليمات والقوانين الدولية كما انه لايوجد اية جهات محاسبية على مستوى العالم قد أجازت هذا العمل والذي يعتبر جريمة، بحيث يتم اخفاء مصدر الحصول على هذه الاموال ليتم بعد ذلك استخدام هذه الاموال في العديد من الانشطة المشروعه وغير المشروعه، ومما ساعد على ذلك استخدام البنوك التجارية للتكنولوجيا من خلال الاتصال والتواصل في العمليات المالية مع كافة البنوك التجارية والشركات المالية الاخرى حيث اصبحت التعاملات المحاسبية وتحويل الاموال تتم من خلال شبكة الانترنت لتصل الى كافة القطاعات البنكية والشركات المالية سواء محليا او عالميا، وتعتبر حالات غسل الاموال ذات تاثير سلبي على اقتصاديات الدول وعلى دخولها القومية والسياسات المالية والنقدية لتلك الدول كما ان لها اثرا سلبيا على دخول الافراد والاستهلاك وعلى كافة مؤسسات القطاع الاعمال الخاص.

وبما ان حالات غسل الاموال تؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الاقتصاد الاردني بشكل خاص فانه لابد من اتخاذ اجراءات حازمة للحد من ارتكاب مثل هذه الجرائم المالية، وبالرغم من انتهاج المؤسسات المالية العالمية بعض السياسات واتخاذ العديد من الاجراءات للحد من هذه الجريمة ومحاربتها، الا ان التقدم التكنولوجي وحرية تداول الاموال بين القطاعات المصرفية تقف عائقا امام هذه الدول كون مرتكبي جريمة غسل الأموال يستخدمون التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستفادة من مبدأ السرية في التعاملات المصرفية واستخدام النقود الالكترونية.

وعليه فقد ترى هذه الدراسة بان التدقيق من الممكن ان يسهم في المساعدة على كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الأردنية ، ويعتمد هذا الرأي على نتائج هذه الدراسة لمساعدة متخذي القرار سواء البنوك التجارية او الجهات الحكومية على ايقافها ومحاسبة الاشخاص الذين يتعاملون بها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الاردن.

(2-1) مشكلة وأسئلة الدراسة

أن مكافحة غسل الاموال ليست سهلة بسبب التقدم التكنولوجي واعتبارها جريمة حديثة ومنظمة، لأن من ينفذها ويقوم بالشروع فيها اشخاص لهم خبرة في التعاملات المالية مثل الاقتصاديون والتجار والمحامون وشركات وبنوك . ويعد استخدام هذه الحسابات ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الاردني وعلى الرغم من المحاولات الدولية العديده والجهود الاردنية على كافة مستويات الدولة المالية والامنية لمكافحة استخدام هذه الحسابات الا ان هناك فجوه كبيرة ما زالت تحول دون السيطره الكاملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مستخدمي هذه الحسابات بشكل يكفل اكتشافهم ويحقق الاستقرار المالي ، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لتضع متغيرا جديد يتمثل بدور التدقيق الخارجي للمساعدة في كشف الحسابات المتعلقة بغسل الاموال لتكون متغيرا اساسيا يساعد كافة قطاعات الدولة المالية والأمنية على إيقاف والإمساك بمرتكبي هذه الجرائم واستخداماتهم التمويهية لتنفيذها ، ولحل مشكلة الدراسة فقد تم صياغة السؤال التالي :

* هل يوجد دور للتدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية؟ وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

أ. هل يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية؟

ب. هل يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش لاكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية؟

ج. هل يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال ألالتزام باخلاقيات و قواعد السلوك المهني في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية؟

د. هل يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية؟

هـ. هل يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بمعايير جودة التدقيق في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية؟

(1-3) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى معرفة ما يلي:

1. دور التدقيق الخارجي من خلال مسؤوليته الاجتماعية في اكتشاف حالات غسيل الاموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

2. دور التدقيق الخارجي من خلال بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش لاكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دور التدقيق الخارجي من خلال ألالتزام باخلاقيات و قواعد السلوك المهني في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

4. دور التدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

5. دور التدقيق الخارجي من خلال الالتزام بمعايير جودة التدقيق في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

(1-4) أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية من خلال بيان دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الأردنية حيث ستساعد متخذي القرار واصحاب المصالح في الاردن على الحد من اثارها على سياسة الدولة واقتصادها والوضع الاجتماعي حيث تشكل هذه الحسابات جريمة مالية تؤثر سلبا على اقتصاديات الأردن وعلى القطاع الخاص كما أن لها اثارا سلبية على هيبة الدولة وعلى مؤسساتها الحكومية والدستورية من خلال مساهمتها في تسهيل العمليات الغير مشروعة والتي تتمثل بالعديد من الجرائم مثل الاتجار بالمخدرات والاسلحة وبالأعضاء البشرية وبالفساد الاداري والمالي والسياسي بالإضافة الى العديد من الجرائم الأخرى، كما أن استخدام الحسابات المتعلقة بغسل الاموال لدى البنوك التجارية الأردنية يؤدي الى التأثير السلبي على الاستثمارات لأنه يسبب ارباكاً وضرراً للبيئة الاستثمارية في الأردن مما يؤدي الى ازدياد استخدام هذه الحسابات الى احجام المستثمرين عن الاستثمارات في الاردن وهذا مخالف لنهج الحكومة الاردنية والقطاع الخاص والذي يسعى الى العمل على زيادة الاستثمارات الاجنبية لتحقيق النمو الاقتصادي.

لذلك ترى الباحثة أن أهمية الدراسة من الناحية العملية ترجع إلى الاعتبارات التالية :

1. ستساهم نتائج الدراسة في تحقيق الدقة في تحديد دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الاموال، وما يترتب على ذلك من رفع مستوى فاعلية وكفاءة التدقيق الخارجي، والارتقاء بها بحيثُ تصبح مهنة التدقيق ذات اهمية بارزه في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مكافحة جريمة غسيل الاموال.

2. تساعد هذه النتائج على تمكين اصحاب القرار في معرفة اهمية دور التدقيق في اكتشاف حالات غسيل الاموال لزيادة الاهتمام بذلك والتوافق مع المصلحة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما ترى الباحثة أن الأهمية العلمية للدراسة تظهر من خلال الآتي

1. تزويد الإدارات العُليا في البنوك التجارية الأردنية وأصحاب القرار في الأردن مثل البنك المركزي ومراقب الشركات باحتياجات المدققين الخارجيين اللازمة في مجالات كشف حالات غسيل الأموال.
2. الإسهامُ في مساعدة متخذي القرار في معرفة واقع ومدى دور المدققين الخارجين على كشف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية .
3. تزويدُ المكتبة الأكاديمية والباحثين بما ستقدمه من إضافةٍ في مجال التدقيق الخارجي وحالات كشف غسيل الاموال

.

(1-5) فرضيات الدراسة

بناءا على أهداف ومشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"لا يوجد دور للتدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية"

وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال لاكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال ألالتزامات بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بمعايير جودة التدقيق في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1- 6) نموذج الدراسة

على ضوء الفرضيات السابقة يتكون نموذج الدراسة من المتغير المستقل المتمثل في التدقيق الخارجي والمتغير التابع كشف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

نموذج الدراسة مبني على المتغيرات التي استخدمت في هذه الدراسة وذلك لشرح وتوضيح دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية وذلك بناءا على المعادلة التالية:

$$Y= \beta_1 x_1+ \beta_2 x_2+ \beta_3 x_3+ \beta_4 x_4+ \beta_5 x_5 + \varepsilon$$

حيث أن :

Y = كشف حالات غسيل الأموال

x_1 = الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

x_2 = بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش

x_3 = الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني

X_4= الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة

X_5= الالتزام بمعايير جودة التدقيق

إن معامل الانحدار (β) يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. بحيث إن كل وحدة واحدة تتغير في المتغير المستقل X, , فانه من المتوقع إن يتغير حجم β في المتغير التابع.Y .

يبين نموذج الدراسة أثر متغيرات مستقلة عديدة على متغير تابع واحد. إن نموذج البحث هو عبارة عن إطار نظري يصور نظرية العلاقات بين العديد من المتغيرات المستقلة مع متغير تابع واحد. وبناء على ذلك فقد تم تصميم نموذج الدراسة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير المستقل المتغير التابع

التدقيق الخارجي

- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية
- بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش
- الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني
- الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة
- الالتزام بمعايير جودة التدقيق

كشف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية

شكل رقم (1)

*المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معايير التدقيق وتعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (2008/42) الصادرة بالاستناد لاحكام المادتين 93 و 99/ب من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000، بالاضافة الى الدراسات السابقة مثل:

(أ) دراسة الشرع، مجيد، (2009)

(ب) Rushe, D. (2012)

(ج) دراسة عبدالعال (2015)

(د) دراسة عبدالرحمن المطيري (2012)

(1- 7) مصطلحات الدراسة:

التدقيق الخارجي: هو عبارة عن عمليات يقوم بها المدقق الخارجي المستقل والتي تشمل على فحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية بهدف تزويد المستفيدين منها برأيه الفني والمحايد عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والتزامها بمعايير المحاسبة المقبولة عموماً أو معايير التقارير المالية الدولية(Arens,2012,)

غسيل الأموال: عبارة عن إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، كما تعتبر من الجرائم الاقتصادية الأشهر التي يعاقب عليها القانون والهدف من مكافحة غسيل الأموال هو الحد من انتشار الجريمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنع بعض الجماعات من الحصول على الأموال وبالتالي التوسع في عملياتها المخالفة للقانون ، والتي تؤدي الى تأثيرات اقتصادية مهمه قد تصيب اقتصاد البلد التي يتم فيها غسيل الأموال ومن أهمها تدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية الناتج عن زيادة السيولة وبالتالي ازدياد الطلب الامر الذي يعمل على زيادة نسبة التضخم وبالتالي رفع الأسعار (الشيخلي ،2003).

البنوك التجارية الأردنية: عرف القانون الأردني رقم 24 لسنة 1997 م البنك التجاري" بأنه الشركة التي رخص لها بتقاضي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون وعرف ذات القانون الأعمال المصرفية بأنها جميع الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأيه طريقة أخرى يسمح بها القانون. وقد عرف " (Somashekar,2014) الجهاز المصرفي لبلد ما بانه عبارة عن المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف التجارية في ذلك البلد، فالمصرف هو مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها.

(1- 8) حدود الدراسة

1 - تم استهداف أفراد العينة من المحاسبين القانونيين والمخول لهم تدقيق القوائم المالية للشركات والبنوك الأردنية اعتمادا على المواد (30/22/21) من قانون المهنة رقم 73 لسنة 2003 التي اكدت على حق المحاسب القانوني المزاول لاعمال التدقيق من تدقيق حسابات كافة الشركات والمؤسسات التي يلزمها القانون بانتخاب مدققاً لحساباتها.

2- اقتصرت الدراسة على استخدام التحليل الكمي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات للوصول إلى أهداف الدراسة وحل مشكلتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

- المبحث الأول: التدقيق الخارجي
- المبحث الثاني: غسيل الأموال
- المبحث الثالث: النوك التجارية الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: التدقيق الخارجي

(2-1-1) تمهيد

تقوم مهنة التدقيق الخارجي على تقديم الخدمات التدقيقية للآخرين وعلى الثقة المتبادلة بين مكاتب التدقيق وعملائها، مما يجعل مستخدمي القوائم المالية الأكثر اعتمادا على البيانات المالية التي تم تدقيقها من قبل المحاسبون القانونيون مع الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة، يتبين من ذلك ان المحاسب القانوني تزداد مسؤوليته امام المستفيدين من القوائم المالية وبالتالي برزت الحاجة الى اجراءات رقابية على اعمال مكاتب التدقيق ، وفي هذا الشأن فقد بين معيار المراجعة رقم (240) ان المحاسب القانوني يهتم بالتحريفات الناتجة عن تقرير مالي مغشوش وعن التحريفات الناتجة عن اختلاس الاصول وفي حالة الشك بوجود الغش فعلى المحاسب القانوني ان يحدد حدود الغش، وفيما يتعلق بالتدقيق الخارجي لدى البنوك الاردنية فقد حدد البنك المركزي متطلبات التدقيق الخارجي على البنوك ومنها متطلبات استقلالية مكتب وفريق التدقيق، التقارير المرتبطة بالتدقيق، علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق ومن الضروري أن يكون لدى المكتب سياسات واجراءات وضوابط معتمدة لأعماله بحيث تتضمن دليل تدقيق تبين آليه واجراءات التدقيق على البنوك، بالإضافة الى سياسات تقييم الجودة للتدقيق الخارجي وسياسة تدوير أعضاء فرق التدقيق ومتطلبات الاستقلالية والموضوعية وسياسة تضمن الالتزام بقواعد السلوك المهني. وأن يكون لدى المكتب سياسات واجراءات تبين الحد الأدنى من المتطلبات الخاصة بكفاءة فريق التدقيق على أعمال البنك (جريدة الدستور، 2016).

ومن مزايا المحاسب القانوني أنه يحمل ترخيص لممارسه مهنه التدقيق وفقا لمتطلبات القوانين والأنظمة والتشريعات ساريه المفعول، وتؤكد جمعية المحاسبين القانونيين ان المحاسب القانوني الاردني يتمسك بأعلى مستويات التعليم المستمر لمواكبه التطورات المهنية وأخلاقياتها وكفاءتها ويقوم بالعمل بوظائف فريده من نوعها مثل تدقيق البيانات المالية و القيام بمهام المراجعة الفنية والتحقق من صحه المعلومات والتقارير المالية، ويبلغ عددهم 600 ، اما الممارسين للمهنة فيبلغ عددهم 450 محاسب قانوني، و100 يعملون خارج الاردن و50 غير مزاولين للمهنة، وينتمي هؤلاء المدققين الى العديد من المكاتب مثل دليل المحاسب لتدقيق الحسابات و هرمز للاستشارات المحاسبة و موريسوت مسقط و ارنست ويونغ وطلال ابو غزالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة ان مهنة تدقيق الحسابات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية يفرضها القانون لمصلحة الجمهور وعليه فان هذه المهنة سوف تقدم خدماتها على مستوى عال من الكفاءة لضمان تحسين المصداقية وكشف حالات غسيل الأموال ليتم معالجتها ومحاسبة المسؤولين عنها حتى لا يؤثر ذلك سلبا على اقتصاديات الأردن.

((2-1-2) مفهوم التدقيق الخارجي

عباره عن فحص انتقادي ومحايد لدفاتر وسجلات وبيانات الشركة المحاسبية والمالية للتأكد من سلامتها من اية انحرافات وانها متوافقة مع المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، بهدف المصادقة على سلامة وانتظامية الحسابات، وتقديم التقرير المهني المحايد للجهات المستفيدة.

وقد شهد التدقيق تطورا على مر التاريخ، حيث بين تنهاهم عام 1869 في كتيبه الذي احتوى على ست عشرة صفحة اقتراحات خاصة معظمها باكتشاف ومنع الغش والاخطاء ((Moyer,1951:p.4 ، وفي بداية القرن العشرين زادت اهتمامات التدقيق إلى دراسة الوضع المالي للمنشأة

وقد اكد مونت جهري عام 1912 على هذا التحول من مجرد الاهتمام بحالات الغش والاخطاء الى التدقيق المالي (Geneborown,1962,p:699). وفي القرن العشرين ظهرت برامج التدقيق التي تهدف الى ارشاد المدقق في فحصه للدفاتر والسجلات المحاسبية ،

وقد أكد (Arens,2012) أن التدقيق عبارة عن عملية منظمة يقوم بها مدقق الحسابات للحصول على الأدلة والبراهين التي تتعلق بالأعمال والاحداث الاقتصادية في المنشأة وفحصها بموضوعية تامة وذلك لغايات التحقق والتأكد من مدى تطابقها مع المعايير والمقاييس المحاسبية المتعارف عليها و الموضوعة مسبقا وذلك لا يصال نتائج التدقيق الى اصحاب العلاقة .

وقد عرف (اتحاد المحاسبيين الدولي ،2006) التدقيق بأنه عبارة عن عملية تأكيدية تهدف إلى توفير ضمان على مستوى عال من التأكيد على خلو البيانات المالية من أية انحرافات ا و أمور مادية أخرى ظهرت على غير حقيقتها. وفي تعريف آخر ل (جمعه،2005) بين أن التدقيق عبارة عن تحقق انتقادي منتظم لا دله وقرائن الاثبات لما تحويه دفاتر وسجلات الشركات محل التدقيق من بيانات في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بهدف ابداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمستفيدين من هذه التقارير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-1-2) طبيعة عملية التدقيق

تعتمد عملية التدقيق على حجم العمل لدى العميل المراد تدقيق سجلاته ودفاتره المحاسبية مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات بانجاز أهداف التدقيق في الوقت المحدد وطلب مساعدين تدقيق اذا اقتضت الحاجة ، لذا لابد من تأهيل مساعدي التدقيق من الناحية العلمية والعملية وهذا يعتمد على نوع المؤسسة المراد تدقيقها وذلك باختلاف الخبرات في تدقيق شركات صناعية او تجارية او خدمية كالبنوك مثلا، لذا اصبح من الضروري عند عملية التخطيط للتدقيق مراعاة خبرة مساعد التدقيق بحيث يتم توزيعهم على الشركات والمؤسسات التي تتوافق مع خبراتهم (خليل،2000) ، لذلك يجب مراعاة خبرة المدقق من حيث تدقيق حسابات شركات صناعية او شركات خدمات كالبنوك ، وعليه فان الخبرات تختلف باختلاف نوع الشركات وهذا يؤكد على مراعاة الخبرات السابقة لمدقق الحسابات بحيث يتم توزيعهم على مواقع العمل المناسبة (مارينز ،2002).

وقد بين قانون الشركات الاردني رقم(22) لسنه 1997وتعديلاته لغاية تاريخ 2006/11/1 ان طبيعة مهنة التدقيق تتطلب وفقا للمادة 193مراقبة أعمال الشركة وتدقيق حساباتها وفقا لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية مع القيام بفحص الانظمة المالية والادارية للشركة من قبل مدققي الحسابات بالإضافة الى فحص انظمة المراقبة المالية الداخلية والتأكد من ملائمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على اموالها.

(2-1-3-1) طبيعة المنشأة محل التدقيق

عندما يقوم المدقق بوضع برنامج التدقيق علية مراعاة وضع المنشاة وظروفها وطبيعة نشاطها وعليه فانه يختار الطرق التدقيقية المناسبة التي تلائم طبيعة نشاط المنشأة وان عمل المدقق ليس عشوائيا بل يحتاج الى تخطيط فعال لتقديم خدمة فعالة للعملاء وعمل تخطيط مناسب للاتصال مع العميل، لذلك يترتب على المدقق فهم ظروف وبيئه العميل ومدى تعقيد المشروع والبيئة التجارية التي يعمل بها وطبيعة التخطيط المطلوب للتدقيق وحتى يكون المدقق قادرا على التخطيط بشكل سليم وبكفاية فأن علية أن يتفهم طبيعة وظروف المشروع وتنظيماته وطرق التشغيل المتبعة والصناعة التي يعمل فيها حتى يستطيع أن يقدر أيه أهداف أو عمليات سوف يكون لها تأثير هام في القوائم المالية حيث يتمكن من خلال الفهم للبيئة وظروف العميل من تحديد المعلومات ذات العلاقة بالتدقيق (ارينز ،2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يفضل المدقق دائما العمل في مقر العميل باعتباره ذات فاعلية للاتصال مع العميل وتسهيل عملية التدقيق و تقديم خدمة افضل للعميل.فاذا كان للعميل عدة مواقع فانه يتم تحديد المواقع التي سيقوم المدقق بزيارتها مثل القطاعات الاجنبية قد تتطلب عناية خاصة بسبب المتطلبات القانونية والسياسات المحاسبية أو المعايير المختلفه (المعهد المصري للمحاسبيين ،2005). وقد اكدت دراسة (Somashekar 2014) ، أن العمل في مكاتب العميل افضل حيث يشمل تحضير خطة العميل وبرامج التدقيق ومراجعة المدير لاوراق العمل وتحضير البيانات الضريبية الرسمية وهذا الاجراء يسهل عملية توضيح بعض الاسئلة ويوفر للعميل فرصا أكبر لتفهم التقدم في سبيل سير العمل والوقت المصروف علية.

(4-1-2) مسؤوليات التدقيق الخارجي تجاه غش الإدارة والموظفين لدى البنوك التجارية الأردنية

عندما يقوم المحاسب القانوني بالاجراءات التدقيقية لدى البنوك التجارية الاردنية فعلية الالتزام بما جاء به معيار المراجعة رقم (200) وخاصة ان الغش قد ينطوي على تخطيط منظم ومسبق ومخفي حيث يتم تقديم بيانات خاطئة الى المحاسب القانوني يصعب اكتشافها ، وقد اكدت بعض الدراسات ان من حالات الغش المتعمده والتي ترتكب من قبل بعض المديرين والموظفين لدى البنوك هي قيامهم بتسهيل عمليات غسيل الاموال مقابل مبالغ مالية يتقاضونها، وهذا النوع من الغش يختلف حسب المستويات الادارية التي يشغلها الأفراد المتورطين في التلاعب ، حيث أن مخاطر غش الإدارة في غسيل الأموال هي اكبر من مخاطر غش الموظفين لأن الإدارة، عادة ما تكون في موضع يمكنها من التلاعب بشكل مباشر، أو غير مباشر في السجلات المحاسبية، أو عرض معلومات مالية مغشوشة، أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات الغش المشابهة من قبل موظفين آخرين (معيار الراجعة رقم 200).

مما تقدم فان المحاسب القانوني يعتبر مسؤولا عن الحفاظ على الشك المهني أثناء عملية المراجعة لدى البنوك التجارية الأردنية ، آخذاً في الحسبان احتمال تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة، ومدركاً حقيقة أن الإجراءات التدقيقية الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون فعالة في اكتشاف الغش ، هذا ويعتبر الغش ومنها حالات غسيل الأموال فعل متعمد من قبل واحد، أو أكثر من أفراد الإدارة، أو المكلفين بالحوكمة، أو الموظفون، أو أطراف خارجية ، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه، أو غير قانونية (.معيار المراجعة رقم" 200 الأهداف العامة للمراجع المستقل، وإجراء عملية المراجعة، طبقاً لمعايير المراجعة"، فقرة أ32)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(5-1-2) الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

بما ان المسؤولية الاجتماعية تعتبر ذات اهمية كبيرة لمنظمات الأعمال في مجالات أعمالها فانه أصبح ضروريا على مدقق الحسابات ايلاء هذه المسؤولية عناية لان مهنة المدقق اصبحت ذات اهمية كبيرة للتاكد من ان المنظمة قد التزمت بتنفيذ كافة التزاماتها المادية والمعنوية، واصبح قياس اداء المنظمة لا يعتمد على مدى تحقيقها للارباح وانما يتزامن مع مسؤولية المنظمة الاجتماعية. وقد اصبح المدقق امام مسؤولية اجتماعية في ابداء الراي ليس فقط عن عدالة القوائم المالية ومسؤولية اكتشاف الغش فحسب والتي تشكل ايضا جزءا من مسؤوليته، وفي مجال الاطار القانوني لمسؤولية المدقق الاجتماعية فقد تحددت هذه المسؤولية في إطار تشريعات قانونية وتتم المسائلة عليها في ضوء أحكام قوانين مختصة بهذا الشأن وقد نصت تلك التشريعات على عقوبات جزائية منها الحبس والغرامة ، كما ان مسؤولية المدقق الاجتماعية تنحصر بتشخيص مواطن الضعف والانحراف في ممارسة المنشأة للعمليات واقتراح البدائل التي تلبي الاحتياجات المطلوبة بحيث تتوافر المرونة والقابلية في قياس الأنشطة الاجتماعية التي تسعى اليها المنظمة (الشرع،2009)

"وقد أكد الشرع (2009) على أن مسؤولية المدقق الاجتماعية تجاه المنظمة تتجسد فيما يلي:

أ. التدقيق ضمن المعايير المطلوبة

ب. فحص الانظمة المالية والادارية للمنظمة والتأكد من ملائمتها للعمليات التشغيلية ج. ابداء الرأي حول عدالة القوائم المالية .

د. تبصير ادارة المنظمة عن المخالفات الجوهرية للقوانين والانظمة حتى يتم تدارك ذلك في الوقت المناسب.

هـ. التأكد من أن تقديرات الادارة مناسبة ومتفقة مع الاصول المحاسبية . "

وقد عرف (الهواري، 2009) التدقيق الاجتماعي بانه عبارة عن وسيلة لتشخيص استراتيجية الوضع الاجتماعي للمنظمات التي يتبعها شخص مستقل للكشف على نقاط القوة و نقاط الضعف لتحسين فاعلية المؤسسات ومواكبة التكيف مع التغيرات التي تحدث. وعرفها لطفى (2005 :ص7) "بأنها "فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات، والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها؛ بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسؤولية الاجتماعية لها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بين (Messier,2000) أن التدقيق الاجتماعي يهدف إلى الفحص النقدي للإحداث و الظروف التي تمت في المنشأه حيث يهدف الى ابداء الراي الموضوعي عن سلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المنشأه وذلك لتقديمها لمتخذي القرار كما انه يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة .

ومن المبادئ الاساسية للتدقيق الاجتماعي انه يساعد المنظمات ويشجعها على الاشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه وباستمرار ، وهناك ستة مبادئ تشكل الاساس للتدقيق الجيد (الشرع ،2000، ص50)

(6-1-2) بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش والاحتيال

إن الاحتيال من المخاطر الرئيسة التي تواجهها الشركات في هذه الأيام ، وعلى الرغم من أن قضية الغش والاحتيال قضية قديمة إلا أنها موجودة وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا ، مما جعل ذلك محل إثارة القلق لدى الملاك ومدراء الشركات. 1 ووفقا للتقرير الأخير والصادر عن ACFE (Association of Certified Fraud Examiners - Fraud Training) في 2012 وهي منظمة عالمية مسؤولة عن المساعدة في كشف حالات الغش والتدريب على اكتشاف ذلك ، ووفقا لهذا التقرير فقد بين إن ما نسبته 77% من عمليات الاحتيال على مستوى العالم ترتكب من قبل الموظفين لدى الشركات وذلك من الإدارة العليا، والمحاسبة ، والعمليات، والمبيعات، والمشتريات، وخدمة العملاء. لذا لا بد من بذل العناية المهنية من قبل المدقق في اكتشاف عمليات الاحتيال والغش حيث تتجلى عناية المدقق المهنية من خلال المعايير الشخصية وذلك لأنها تتعلق بشخص مراجع الحسابات من ناحية تأهيله علمياً وعملياً واستقلال المراجع في ممارسة عمله بالإضافة إلى بذل العناية المهنية الواجبة من قبل مراجع الحسابات الخارجي المستقل من أجل إنجاز عملية المراجعة بحيث تحوز على الثقة من جميع الأطراف وكتابة تقرير المراجعة، إضافة إلى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

وهذا يؤكد للباحثة ان عمليات غسيل الاموال لدى البنوك التجارية قد تتم من قبل كل او بعض الجهات التي بينها التقرير الصادر عن هذه المنظمة ، لذا فان هذه الدراسة ترى انه من الضروري ان يكون هناك دور رئيسي للتدقيق الخارجي للمساهمة في كشف حالات غسيل الاموال كون التدقيق الخارجي جهة مستقلة وتتمتع بالاستقلالية التامة ومسؤولة امام القوانين الاردنية والعالمية والمعايير الدولية حول ابداء الراي المهني المحايد حول ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك امثلة كثيرة على حالات الاحتيال وغسيل الاموال وذلك ما قام به بعض الموظفين لدى شركة HSBC (شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية هو عبارة عن اتحاد مجموعه كبيرة من البنوك وائتلاف مع البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي هو بنك مركزه لندن, بريطانيا). حيث قام هؤلاء الموظفين على غسيل المليارات من الدولارات لعصابات المخدرات والارهابيين والدول المنبوذه (Rushe, 2012) اضافة الى ذلك قضية احتيال الرهن العقاري في سيتي قروب (Citigroup's) وقام به اثنين من المدراء التنفيذيين للبنك وادى بالنهاية الى عمل تسوية مقدارها $158.3 million مقابل قبول المخالفات التي تمت من قبل البنك ,(Griffin & Ivry, 2012) .

ومن حالات الغش وما يترتب عليه من حالات في غسيل الاموال ما قامت به الشركة اليابانية العملاقة للاكترونيات (Olympus's) حيث اخفت خسائر استثمارية قدرت 1.1 مليار £ منذ فترة التسعينيات (Thomas, 2012.

ومن العمليات الأخرى في التلاعب ما حدث بين البنوك في لندن (LIBOR) من تلاعب في معدل الفائدة وبين البنوك الأوروبية أيضا في سعر الفائدة (EURIBOR) حيث تعرض البنك لتغريم مالي لم يسبق له مثيل وقدرت الغرامات £59.5 million من قبل الخدمات المالية في المملكة المتحدة (FSA,2012 هيئة الرقابة المالية).

(2-1-7) ألإلتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني

هي عبارة عن المتطلبات الأخلاقية والسلوكية المطلوبة في الميثاق العام لآداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية بجانب المتطلبات الوطنية الأردنية، كما يتم التأكد من أية أدلة تتعلق بعدم التزام فريق التدقيق بالمتطلبات الأخلاقية ويجب على المدقق أن يوثق ضمن أوراق المراجعة جميع القضايا التي حدثت، والمتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة وكيف تم حلها، كما حدد الميثاق العام لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة الخاصة بالاتحاد الدولي للمحاسبين المبادئ الأساس لأخلاقيات المهنة، والتي تشمل على: النزاهة و الموضوعية، و الكفاءة المهنية والعناية المهنية الواجبة ، و السرية، و السلوك المهني (ستر السر ،2008).

إن أخلاقيات مهنة التدقيق عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ والمعايير التي تحدد ماهو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ والتي تهيمن على السلوك المهني وهي عبارة عن إرشادات للمدققين أثناء أداءهم لإعمالهم المهنية فأخلاقيات المدقق عبارة عن معايير ومقاييس أخلاقية تميز بين الصواب و الخطأ وفي مجال التدقيق تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المهني الذي تم تنفيذه في بيئة العمل (ستر السر ،2008 و pride,2002 و wiley,1995 و Schermerhorn,2002 و Daft,1997).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بين(Daft ,2003) ان مصادر أخلاقيات العمل المهني تنبع من القوانين والتشريعات التي تتمثل بالمعايير القانونية والالتزام بتطبيقها، بالإضافة إلى النواحي التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية ومن ناحية أخرى وعلى مستوى أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق فقد أصدرت لجنة المجمع الخاصة بمعايير السلوك المهني الدستور الأخلاقي للمهنة الذي يحتوى على: (Geoorge and Anderson,2006)

معايير السلوك المهني : وهي تمثل القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة التدقيق مع ربطها بالتزامات ومسؤوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة (عادل، 2011) ، وهذه المعايير هي : الأمانة والنزاهة ، الموضوعية والاستقلال, العناية الواجبة . وقد بين (D.Anderson,2006) ان قواعد السلوك عبارة عن إرشادات تفصيلية يجب أن يسير عليها المدقق في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة ومن أهمها : عدم تشويه أو تحريف الحقائق او التلاعب بها وعدم التأثر بالاخرين او البعد عن الحق عند اصدار قراراته وترتبط هذه القاعدة بمعيار الامانة والنزاهة والموضوعية ، اضافة الى بذل العناية الواجبة عن طريق التخطيط والاشراف والحصول على البيانات الكافية والملائمة وترتبط هذه القاعدة بمعيار العناية الواجبة، كما اكد على اتباع المبادىء المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي ، مع حفظ أسرار العملاء وعدم افشاءها ويرتبط ذلك بمعيار النزاهة والامانة، كما اكد على عدم تأثير الاتعاب على استقلاله مثل الاتعاب المشروطة أو المحتملة مع مراعاة كرامة المهنة فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسيء لسمعة المهنة وعدم منافسة زملاء المهنة خلال الاعلانات او دفع سمسرة أو عمولة للحصول على العملاء وأن لايشارك أو يستخدم أشخاصا من غير أعضاء مجمع المحاسبيين والمدققين .

اما قياس السلوك المهني فيتم من خلال المصداقية، الكفاءة، الاستقلالية، الموضوعية، النزاهة، الشفافية) وهي على النحو التالي:

الكفاءة المهنية: تعبر عن مستوى التأهيل والكفاءة عن قدرة المدقق في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الامثل وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءه وجودة خدماته وان يؤدي مسؤوليته المهنية على أكمل وجه والسعي الى الامتياز في اداء مسؤوليته المهنية بكفاءة واخلاص (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،2007).

النزاهة:ويعني أن يتصف المدقق بالعدل والصدق والموضوعية والامان' والاستقامة في أدائه لواجباته وخدماتة المهنية وأن يتجرد من المصالح الشخصية(D.Anderson,2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقلالية: عبارة عن التاكد من مدى الالتزام بمتطلبات الاستقلال المطلوبة لمكاتب التدقيق، ولتحقيق ذلك يجب معرفة كافة المعلومات ذات الدور من المكتب وذلك لتحديد وتقويم الظروف والعلاقات التي تشكل تهديداً للاستقلال، كما يجري تقويما للمعلومات المتعلقة بالمخالفات المحددة إن وجدت التي تتعلق بسياسات وإجراءات الاستقلال الخاصة بالمكتب، لتحديد ما إذا كانت تشكل تهديداً للاستقلال المطلوب للعملية التدقيقية مع اخذ كافة الاجراءات المناسبة للقضاء على مثل هذه التهديدات أو تخفيضها لمستوى مقبول بتطبيق الإجراءات الوقائية أو الاعتذار عن العملية التدقيقية اذا كان ذلك مناسباً و عندما يكون الاعتذار عن التدقيق ممكناً في ظل نظام أو لائحة ويتمثل الاستقلال من خلال تراكم وتوصيل المعلومات ذات الدور بالاستقلال(D.Anderson,2006)

وتتجلى تهديدات الاستقلال بالعديد من الامور مثل معرفة أن هناك تهديداً للاستقلال، خاصاً بمكتب المراجعة والمدقق الخارجي بحيث لا تستطيع الإجراءات الوقائية القضاء عليه، أو تخفيضه لمستوى مقبول و في هذه الحالة يجب أن يعلم الشخص المسؤول عن التدقيق وجودته للمسؤولين في مكتب التدقيق لتحديد التصرف المناسب، والذي قد يشمل التخلص من النشاط، أو المصلحة التي تمثل تهديداً للإستقلال، أو الاعتذار عن العملية التدقيقية ، إذا كان االاعتذار او الانسحاب ممكناً في ظل نظام أو لائحة معمول بها. وتعتبر الاستقلالية ذات اهمية بالغة لنجاح مدقق الحسابات الخارجي في عمله ويعتمد العديد من الاطراف الخارجية على رأي المدقق في اتخاذ قراراتها (مطر،1994)، ولضمان استقلالية المدقق وحياده فقد تضمنت التشريعات الاردنية هذه الاستقلالية و حمايتها من أيه مؤثرات محتملة وقد أعطى قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنه 1997 للهيئة العامه للشركة وليس لمجلس ادارتها ، مهمه انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه وتاكيدا على استقلالية المدقق وحفاظا على حياده فقد منع المدقق في المادة 197 من قانون الشركات من الاشتراك في تأسس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها ،او أن يكون عضوا في مجلس ادارتها او الاشتغال بصفه دائمه في اي عمل فني او اداري فيها وزياده في التاكيد فقد منع المشرع المدقق من أن يكون شريكا لاي عضو من أعضاء مجلس ادارة الشركة التي يدقق حساباتها او أن يكون موظفا لديه .

من خلال ذلك تتوقع الباحثة ان استقلالية المدقق الخارجي تعتبر ذات اهمية في المساعده على كشف حالات غسيل الاموال وسوف يتبين ذلك من خلال نتائج الدراسة الإحصائية سواء بالتأكيد او النفي .

وتتأثر استقلالية المدقق وجودة الخدمة التي يقدمها بحجم الاتعاب التي يتقاضاها فكلما انخفضت الاتعاب كلما اثر ذلك سلبا على الاستقلالية وجودة الخدمة (simu-nic,1980 و طلبة ، 1997و مطر،1994 و Shockley,1981).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناءا على ما سبق، ترى الباحثة انه أصبح من الضروري التركيز على تحسين دور مدقق الحسابات في العمل على كشف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية ،وذلك من خلال تفعيل العديد من المبادئ التي تهتم بقواعد السلوك المهني و الأخلاقي لمهنة تدقيق الحسابات حتى يضمن تحقيق العدالة ويحفظ الحقوق لكافة الاطراف المستفيدة مع تفعيل دوره في بيان اية مؤشرات قد تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال اكتشاف حالات لغسيل الاموال . وحتى يتم ذلك فعلى المدقق ان يلتزم بالقواعد الاخلاقية والمهنية والتي قد تساعد على اكتشاف حالات غسيل الاموال.

(8-1-2) الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة / المتطلبات القانونية والتنظيمية:

التشريعات عبارة عن دستور الدولة وقوانينها المنبثقة عن كافه انظمة الخدمة المدنية والانظمة واللوائح الاخرى على مختلف انواعها ومنها ما تتعلق في أخلاقيات العمل من حيث الانتظام بالدوام والتقيد بقواعد الجدارة والاستحقاق وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وعدم قبول الرشوة ونحوها.

تلعب التشريعات دورا كبيرا في سلوكيات المدقق من حيث توضيح الخطأ والصواب وماهي السلوكيات الواجب على المدقق أن يسلكها تجاه العمل الذي يؤديه، وقد لعب قانون العمل والعمال الأردني دورا بارزا في توعية المدقق وصاحب العمل بالسلوكيات الواجبة لهم أو عليهم ويشار إلى أن اللوائح والأنظمة والقوانين التي تصدرها إدارات الخدمة المدنية ومكاتب العمل في دول العالم تشكل مصدرا مهما من مصادر الأخلاق في العمل الوظيفي ويشار لذلك من خلال الضوابط الأخلاقية والقوانين التي تحدد عمل المدقق وسلوكه وحثه على التمسك بالأخلاق الفاضلة والعمل على الارتقاء بالعمل وتقديم خدمة جليلة (IFAC,2003).

لذا فان المدقق الخارجي ومكاتب التدقيق يتحملون المسؤولية الكاملة عن الجودة الشاملة لكل مراحل عملية التدقيق وذلك من خلال أداء العمل الذي يتفق مع المعايير المهنية ومتطلبات الأنظمة واللوائح المعمول بها و الالتزام بسياسات وإجراءات المكتب المعمول بها لرقابة جودة التدقيق بالإضافة إلى إصدار تقرير المدقق الخارجي المناسب للظروف و قدرة فريق التدقيق على إثارة الشكوك دون الخوف من ردود الأفعال الانتقامية والحقيقة إن جودة التدقيق أمر أساس في تنفيذ جميع أعمال المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر المعايير المهنية المختلفة إحدى الأساسيات التي يرتكز عليها مدقق الحسابات وعلى المدقق أن يتحلى بها عندما يقوم بعملية إعداد التقرير، كما أن هذه المعايير يجب ان تتوافر في عملية المراجعة نفسها. لذلك لجأت معظم دول العالم إلى وضع تشريعات و معايير للمهن المختلفة وهذه المعايير تعد مؤشرات لتحديد مسؤولية المدقق الخارجي عن أعماله، وقد نصت هذه التشريعات على إلزام المدقق بتطبيق تلك المعايير، وتعد معايير الحسابات بمثابة مقياس للأداء المهني ، والنموذج والنمط الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات (IFAC,2003) .

وقد أكد (جمعة، 2009) بضرورة الالتزام بالسلوك المهني وأن مسؤولية المدققين تتعدى المسؤولية الشخصية والالتزام بمتطلبات التشريعات والقوانين لتصل إلى المسؤولية تجاه العملاء والزملاء الممارسين للمهنة والمجتمع مع التمسك بأخلاقيات المهنة وتقديم المصلحة العامة على حساب مصلحتهم الشخصية ، ولهذا فان سلوك المدقق المهني يلعب دورا أساسيا في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في دقة القوائم المالية وقد ساهمت الجمعيات المهنية المحاسبية بشكل فاعل في إصدار معايير تم تبنيها من قبل المدققين حيث حسنت مع مرور الوقت من مستوى سلوكهم المهني الا أنه بالرغم من هذا التحسين فأنها لاتزال عاجزة عن تحسين هذا السلوك بشكل كاف يرتقي الى المستوى المطلوب .

(2-1-9) الالتزام بمعايير جودة التدقيق الخارجي

تعبر جودة التدقيق الخارجي عن مدى قدرة المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية للشركات والإعلان عنها ،وقد عرّف "DeAngelo " جودة التدقيق الخارجي على انها اكتشاف اية تجاوزات وخروقات النظام المحاسبي للعميل (الشركة التي يتم تدقيق حساباتها) وكتابة تقريرا عن هذه التجاوزات وقد أشار DeAngelo إلي أن احتمالية تقرير المدقق عن الأخطاء التي اكتشفها في القوائم المالية تمثل استقلالية المدقق ، ومن خلال ذلك يمكن الاستنتاج بان أية زيادة في جودة التدقيق الخارجي سوف يؤدي إلى زيادة قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء المحاسبية ، وزيادة درجة استقلاليته. ويمكن قياس جودة التدقيق من خلال العناصر التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-1-9 - 1) عناصر (أبعاد) جودة التدقيق الخارجي

لقد اكدت العديد من الدراسات مثل (التويجري،عبدالرحمن والنافعابي،حسين، 2008 بدران، سناء محمد ،1996 ، الاديمي،منصور، 2007) على ان عناصر جودة التدقيق تتكون من:

(2-1-9 – 1-1) رقابة الجودة: عبارة عن مسؤوليات محددة للمراجع فيما يتعلق بإجراءات رقابة الجودة على عملية مراجعة القوائم المالية، كما و تعد رقابة الجودة، وسياساتها وإجراءاتها، مسؤولية مكتب المراجعة و يلتزم مكتب المراجعة بوضع نظام لرقابة الجودة والحفاظ عليه ليقدم له ضمان معقول بأن المكتب والعاملين به يلتزمون بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية. بالإضافة إلى أن التقارير الصادرة عن المكتب مناسبة.

(2-1-9 – 1-2) الخبرة : تتمثل في الافراد الذين يكونون مؤهلين تأهيلاً مناسباً ولديهم الخبرة المناسبة والكافية، والصلاحية لعمل تقويم موضوعي للأحكام الجوهرية التي اتخذها فريق التدقيق والاستنتاجات التي استندوا إليها عند صياغة التقرير، كما تشير الخبره الى انه الموظف الذي لديه الخبرة المناسبة من منظمة مهنية محاسبية يجوز لأعضائها القيام بعمليات المراجعة للمعلومات المالية التاريخية، وتتمثل الخبرة ايضا في الكفاءة المهنية للعاملين من خلال التوظيف والتدريب الرسمي.

وعند النظر في القدرات والكفاءات المناسبة ، المتوقعة لفريق التدقبق فانه يجب ان يؤخذ في الاعتبار الامور التالية:

1. الفهم والخبرة العملية بارتباطات المراجعة المماثلة، من حيث طبيعتها ودرجة تعقيدها، ويكون ذلك من خلال المشاركة والتدريب المناسب.
2. فهم المعايير المهنية ومتطلبات الأنظمة واللوائح المعمول بها.
3. الخبرة الفنية، بما فيها المعرفة الملائمة بتقنية المعلومات والمجالات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة.
4. المعرفة بالصناعة التي يعمل بها العميل (الشركات المنوي تدقيقها).
5. المقدرة على تطبيق الحكم المهني.
6. فهم سياسات وإجراءات رقابة الجودة بالمكتب

(2-1-9 – 1-3) الفحص: عبارة عن فحص جودة التدقيق وهي عملية مصممة لتقديم تقويم موضوعي في أو قبل صدور تقرير المراجع عن الأحكام الجوهرية التي قام بها فريق التدقيق بالاضافة الى فحص الاستنتاجات التي يستندون إليها عند صياغة التقرير .وتجرى عملية فحص رقابة جودة التدقيق على مراجعة القوائم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمنشات موضوع التدقيق، ويقوم فريق الفحص بالتأكد من الاجراءات التي تم إنجازها فيما يتعلق بالحصول على إثبات بأن فريق االتدقيق قد التزم بسياسات وإجراءات الجودة التي يتبناها مكتب التدقيق. حيث يت التاكد بأنه قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتدعيم النتائج التي تم التوصل إليها من أجل إصدار تقرير المدقق الخارجي كما يتم مناقشة الأمور الجوهرية مع فحص القوائم المالية وتقرير المدقق المقترح بالاضافة الى فحص أوراق المراجعة التي تتعلق بالأحكام الجوهرية التي قام بها فريق التدقيق والاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، كما يتم تقويم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير المراجع وتحديد ما إذا كان التقرير المقترح مناسباً

(2-1-9 – 1-4) المتابعة : عبارة عن عملية تتضمن مراعاة مستمرة وتقويماً دائماً لنظام رقابة الجودة في مكتب التدقيق ويتضمن ذلك فحصاً دورياً لمجموعة من الاجراءات التدقيقية التي تم تنفيذها،مع التأكيد المعقول على بأن جودة التدقيق تعمل بفعالية، ويكون التاكيد على الالتزام بمتطلبات الأنظمة واللوائح المعمول بها من خلال عمليات المتابعة.

(2-1-9 – 1-5) العلاقات مع العملاء (الشركات المنوي تدقيقها):

تتطلب معايير الجودة حصول مكتب التدقيق على المعلومات التي تعتبر ضرورية في ظل ظروف الارتباط مع الشركات المراد تدقيقها قبل قبول الارتباط مع عميل جديد، وعند اتخاذ قرار بالاستمرار في ارتباط قائم، وعند النظر في قبول ارتباط جديد مع عميل حال (الشركة المراد تدقيقها) هناك معلومات تساعد في تحديد ما إذا كانت الاستنتاجات التي خلص إليها فيما يتعلق بقبول واستمرار العلاقات مع العملاء وارتباطات المراجعة مناسبة ، مثل المعلومات التالية:

أ. نزاهة أصحاب الملاك الأصليين والإدارة العليا، وأولئك المكلفين بالحوكمة في المنشأة.

ب. ماإذا كان فريق العمل مؤهلاً للقيام بالمراجعة، ولديه الإمكانيات الضرورية، بما فيها الوقت والموارد.

ج. ما إذا كان المكتب وفريق الارتباط يلتزمون بالمتطلبات الأخلاقية الملائمة.

د. الأمور المهمة التي تنشأ أثناء ارتباط المراجعة الحالي، أو السابق، وآثارها على استمرار الدور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-2) المبحث الثاني: غسيل الأموال

(1-2-2) تمهيد

لقد اعتبرت اتفاقية الأمم المتحدة عام 2003 لمكافحة الفساد ان غسيل الأموال والرشوة بجميع وجوهها في القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود وإساءة استغلال الوظيفة والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد(عبد اللطيف،2004، ص:95)

لذلك اعتبرت حالات غسيل الأموال أحدى حالات الفساد والذي يحدث أحيانا عندما يقوم موظف بقبول رشوة لتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية (عبد الفضيل،2004، ص ص 34،35) ، وقد اكدت دراسة لاحقة ايضا على قبول بعض موظفي ومدراء البنوك الرشوة مقابل التغاضي عن حالات غسيل الاموال KAMIL OMOTESO AND MUSA OBALOLA) ، 2014).

(2-2-2) تعريف غسيل الاموال:

عرف الإتحاد الأوروبي في سنة 1990م مصطلح غسيل الأموال بأنه: "تحويل أو نقل الملكية The conversion or transfer of property مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة، لأغراض التستر وإخفاء الأصل غير القانوني لها، أو لمساعدة أي شخص يرتكب مثل هذه الإعمال وهذا يعني أن غسيل الأموال Laundering Money هو الحصول على أموال أو إستثمارات غير شرعية من خلال طرف خارجي لإخفاء المصدر الحقيقي لها، وبعبارة أخرى هو عملية تنظيف الأموال من مصدرها وجعلها قانونية.

وقد عرفها (عبد المنعم و سليمان،2000) بان جريمة غسيل الأموال عبارة عن جريمة تحويل أو نقل الأموال، وجريمة إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال بالإضافة الى جريمة حيازة أو اكتساب أو إستخدام هذه الأموال

وقد عرفتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بانها جريمة تبيض الأموال السوداء ، أو غسيل الأموال القذرة . وهي جريمة ذات الطبيعة الخاصة ، وإن كانت تبدو بسيطة في مفهومها العام ، إلا أنها مركبة ومعقدة في جوانبها الخاصة . فهي عملية يلجأ إليها من يعمل في تجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل الذي تحقق وقد عرفها الشيخلي (2003) بانها قبول ودائع أو تحويل أموال مع العلم أن هذه الودائع أو الأموال مستمدة من عمل غير مشروع أو أجرامي وذلك بإخفاء مصدر تلك الأموال أو التستر عليه أو لمساعدة أي شخص يُعّد فاعلاً أصيلاً أو شريكاً في ذلك العمل على الإفلات من النتائج القانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-2-2) مراحل عمليات غسيل الأموال :

تمر عمليات غسيل الأموال بمراحل مختلفة هي:

المرحلة الأولى : مرحلة التوظيف أو الإيداع أو أبدال النقود أو الإحلال : وتعني هذه المرحلة التخلص من الأموال المشبوهة من خلال إيداعها في البنوك التجارية والمؤسسات المالية أو شراء العقارات أو الأسهم أو السندات أو الشيكات السياحية والمشاركة في مشروعات استثمارية تكون حقيقية وقد تكون وهمية ثم بيع تلك الأسهم ثم نقل الأموال إلى خارج حدود البلد الذي تم فيه الإيـــداع ، ويتم عادة اللجوء إلى الأوراق التجارية أو أوامر الدفع من خلال كتابة المبالغ النقدية على تلك الأوراق وتسهيل حركة تلك الأوراق أو إيداع تلك الأوراق في البنوك التجارية التجارية بحيث تنصهر في عملياته المتداخلة ، أو استخدام البنوك التجارية والمؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض وشركات الصرافة التي يتم استخدامها في عمليات التحويل على أساس أن تلك الأموال تعود لشركات الصرافة نفسها . وتعّد هذه المرحلة من أكثر المراحل صعوبة باعتبار أن غاسل الأموال يكون طرفاً في المعادلة .

المرحلة الثانية : مرحلة التغطية : وتتم هذه المرحلة بعد دخول الأموال إلى القطاع المصرفي ، وذلك من أجل فصل هذه الأموال عن نشاطاتها الأصلية غير المشروعة ، ويتم ذلك من خلال مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة من أجل أخفاء مصادر الأموال ، وتتميز هذه المرحلة باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال أكثر صعوبة ، ويكون ذلك من خـــلال استخدام الأوراق الماليـــة التي من السهـــل تحويلهـــا . كخطابات الضمان وشيكات الصرف والأسهم والسندات وعمليات الدفع من خلال الحساب ، حيث يقوم المصرف الأجنبي بفتح حساب في أحد البنوك التجارية المحلية ويقوم عملاء البنك الأجنبي بالسحب والإيداع في ذلك الحساب لإدارة أنشطتهم المشبوهة وشراء رؤوس الموال ذات القيمة العالية ومن ثم إعادة بيعها ومع الطور التكنولوجي أصبح غاسلو الأموال يلجأون إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة لتمويه نشاطاتهم من أجل محو الآثار الجرمية وذلك كون تلك العمليات تتم بسرعة المسافات البعيدة والقدرة على أخفاء الاسم ومحو أية آثار محاسبية في هذا الإطار .

المرحلة الثالثة : مرحلة الاندماج : تعّد هذه المرحلة الأخيرة في عمليات غسيل الأموال وتمتاز بعلنية نشاطاتها ، وذلك من خلال دمج هذه الأموال في الدورة الاقتصادية وخلطها في بوتقة الاقتصاد الكلي بحيث يصعب معها التمييز بين الثروة ذات المصدر المشروع وغيرها من الثروات ذات المصادر غير المشروعة وإضفاء الطابع القانوني على أعمال الجاسوسية والمخربين السريين والأعمال الاستخباراتية وحظوظ المصادقة والتي لا يمكن الركون عليها كأساس لمكافحة عمليات غسيل الأموال (مناهل مصطفى و أفتخار محمد الرفيعي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اكد (خريشة،2009) ان جرائم غسيل الأموال عبارة عن عمليات غير مشروعه تتم من خلال إخفاء مصادر هذه الأموال وتستخدم بعدئذ في أنشطة مشروعة مما يخفي مصدرها الأصلي. وأول من قام بعمليات غسيل الأموال بعض العصابات في الصين ،حيث كانت التجارة والقوافل التجارية والارباح الناتجة عنها تستخدم كوسيلة لاخفاء اموال الجريمة في بلاط الحكام ولابعاد أعين الشرطة والسلطات ،والحول دون الوصول الى حقيقة الثروات لدى بعض العائلات التي كانت تتخذ من التجارة ستارا لاخفاء أموال الجريمة خاصة جرائم السطو والاستيلاء على اموال الفلاحين (عبد الفتاح سليمان،2004). وقد وصف رجال الامن الامريكيين مصطلح غسيل الاموال مابين عام 1920-1930م على انه عمل غير مشروع كانت تقوم به عصابات المافيا مثل خلط أموال الاتجار بالمخدرات بإرباح المشروعات التي كانوا يقيمونها وذلك لإخفاء مصدرها (امجد خريشة،2009).

(2-2-4) دور البنوك في عمليات غسيل الأموال .

تُعّد البنوك من أهم المؤسسات التي يتم فيها عمليات الأموال غير المشروعة (غسيل الأموال) ونتيجة لتشعب عمليات البنوك وتداخلها وسرعتها فان دورها يكون جليا في أبعاد الأموال غير المشروعة عن مصادرها غير المشروعة وإضفاء صفة المشروعية عليها ، ونتيجة للخدمات والأساليب التكنولوجية و الإلكترونية الحديثة المتقدمة التي تستخدمها البنوك فانه من الممكن أن تستخدم هذه الخدمات بصورة مخالفة للقانون وبالتالي فان إمكانية الرقابة تكون ضعيفة على العمليات المالية والتي تتم بصورة آلية، كما إن الرقابة على تلك العمليات تحتاج إلى جهد ووقت وتفرغ وتكاليف وخاصة ان البنوك ليس بالضرورة أن تكون على علم بمصادر تلك الأموال، وان الحسابات تعامل بسرية وعدم السماح بكشفها الا بظروف خاصة مما يؤدي ذلك الى وجود صعوبات تواجهها البنوك في معرفة الأموال غير المشروعة، ويكمن دور المصارف بشكل عام في مكافحة غسيل الأموال من خلال المعرفة باهم مؤشرات غسيل الأموال مثل : (سفر،2011،ص ص58:63)

- إذا كان أحد الحسابات لايتحرك منذ مدة (حساب راقد) ثم أصبح متحركاً جداً من دون أسباب معقولة
- إذا تم سحب الأموال بعد انقضاء فترة قصيرة على إيداعها (حساب عابر) خاصة عند انعدام ما يبرّر هذا السحب في نشاط الزبون أساساً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ازدياد واضح وكبير لإيداعات أحد الأفراد أو المؤسسات التي تتم نقداً من دون أسباب واضحة أو موضحة لاحقاً .

- استلام شيكات بمبالغ كبيرة مظهّرة من الغير لصالح الزبون و التطابق بين التحويلات والإيداعات النقدية الحاصلة في اليوم ذاته،بالإضافة الى التحويلات الكبيرة والمتواترة نحو بلد معروف أنه منتج للمخـــدرات.

وقد بين (مصطفى و الرفيعي ، 2008) بان الإجراءات الواجب إتباعها من قبل البنوك لتفادي التورط في عمليات غسيل الأموال هي :

- أعرف عميلك .
- ضمان وجود آثار للعمليات .
- التقييد بالقوانين والتشريعات وتعليمات البنوك المركزية .
- التعاون مع البنوك الأُخرى والأجهزة الرقابية .
- الاجتهاد واجب .
- الرقابة الذاتية للبنوك .
- البرامج التدريبية للموظفين .
- عدم فتح حسابات وهمية أو لأشخاص مجهولي الهوية .

(2-2-5) وسائل عمليات غسل الأموال

تتم عمليات غسيل الاموال من خلال العديد من الوسائل والاساليب ومن ابرزها:

1. التهريب : ويعتبر من أسهل الطرق التي يتم بها غسل الأموال وأكثرها انتشارا حيث يتم تهريب الأموال عن طريق المتورطين أنفسهم أو عن طريق آخرين خارج الدولة ((Scott, 2004,P.P150-151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. البنوك: وهي الاكثر استخداما لحالات غسيل الاموال وتتم من خلال الحوالات المصرفية او الشيكات واحيانا من خلال فتح الاعتمادات المستندية وهي عمليات خاصه بالتجارة الدولية ويتم من خلالها ارسال البضاعة بين المصدر والمستورد وتسديد قيمة البضاعة من خلال البنك الى البائع سواء عن طريق تحويلات رأس المال او اعتبار قيمة البضائع قرض بفوائد على القائم بعملية غسيل الأموال وعن طريق ايداع مبالغ كبيرة خارج الدولة بحجة الاستثمار ثم اعاده المبلغ للبلد الأصلي عن طريق الحوالة بحجة أن هذه المبالغ هي عبارة عن عائدات الاستثمار ،وتتم عملية غسل الاموال احيانا عن طريق قيام غاسلي الأموال باعطاء مجموعة من الافراد مبالغ نقدية بحيث يقوم كل منهم بشراء شيكات مصرفية من البنك بقيمة أقل من حد المسائلة القانونية ثم يقوم هؤلاء الأفراد بتسليم الشيكات الى شخص اخر ينسق عمليات تصريفها وفي نفس الوقت تقوم فئه عاملة في البنوك مدربة باخفاء هذه الصفقات المشبوهة.
3. التصرفات العينية:وهي ان يقوم اصحاب الاموال غير المشروعة بعمل تصرفات عينية لغاية التعتيم والتموية على مصدر هذه الاموال، ومن ثم اجراء عملية غسيل الاموال عليها ويتم ذلك من خلال شراء اشياء عينية ذات قيمة مرتفعة مثل الذهب والقصور والعقارات ثم تحويلها الى أصول سائلة بعد بيعها مقابل الحصول على شيكات مصرفية، ثم يقوم غاسلي الأموال بفتح حسابات مصرفية مختلفة ومن ثم إجراء تحويلات مالية عن طريق تلك البنوك المسحوب عليها الشيكات لغاية التعتيم على مصدر الأموال غير المشروعة وعدم التعرف عليها(حمدي، 1997،ص ص: 36:37).
4. شركات الصرافة: تعتبر هذه الشركات الأكثر منافذ خطرا في غسل الأموال كونها لا تخضع للرقابة الصارمة التي تخضع لها البنوك، ويكون غسل الأموال عن طريق التحويلات النقدية.
5. شركات الواجهة (شركات صورية) : وهي عبارة عن إنشاء شركات أجنبية مستترة من قبل غاسلي الأموال بحيث يصعب على الدول اكتشاف هذه الصفقات المشبوهة لعدم الاطلاع على المستندات المالية لهذه الشركات كما وإنها شركات تفتقر لهدف تجاري واضح وهدفها غسيل الأموال غير المشروعة بشكل عام كما تواجه الدولة (Steven,2001,P.P,87-88)والموال المتحصلة من تجارة المخدرات بصفة خاصة صعوبات في تعقب نشاطها الغير مشروع وخاصة إذا كانت تعمل ببعض النشاطات المشروعة ومنها شركات التأمين وشركات الاستيراد والتصدير والشركات السياحية والتأمين. ومن الأساليب التي تستخدمها هذه الشركات الحصول على قروض من احد البنوك ثم ايداعها في بنوك اخرى لاستخدامها في تجارة المخدرات بحث تخلط هذه الاموال مع الاموال غير المشروعة ، او تقوم بشراء شركات خاسرة أو في مرحلة التصفية مثل الفنادق والمطاعم والصرافة وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-2-6) أثار عملية غسل الأموال

تشهد الدول التي يمارس فيها عمليات غسيل الأموال اثأرا سلبية على كافة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يتجلى ذلك من خلال ما أكدته دراسة (حمد وحسون،2014) حول الاثار الاقتصادية لغسل الأموال ،حيث ان تهريب الأموال يؤثر سلبا على الدخل القومي مما يؤدي الى انخفاضه وعدم استثمار الأموال المغسولة داخل الدولة كما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية بسبب تحويل هذه الاموال الى العملة الصعبة مع زيادة معدلات البطالة .

أما الآثار الاجتماعية لغسل الأموال فقد أكدت دراسة (شمس الدين،2007) ان مرتكبي جرائم غسيل الاموال يؤثرون على القيم والروابط الاجتماعية بين الافراد مثل قيمة العمل والكسب المشروع والانتماء للوطن وان انتشار هذه الظاهرة يؤدي سلبا الى المساس بهيبة الدولة وعدم احترام القانون . أما عن الاثار السياسية التي تواجهها الدول نتيجة عمليات غسل الأموال فقد بين (عبد الحفيظ ،2007) أن هذه الظاهرة مرتبطة بالفساد والخروج على النظام اذ يسعى مجرمي وغاسلي الاموال الى اختراق أجهزة الدولة للوصول الى متخذي القرارات وذلك لتحقيق مصالحهم المادية والشخصية .

المبحث الثالث: البنوك التجارية

(2-3) تمهيد

تلعب البنوك دورا هاما في توفير الاموال والخدمات المصرفية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى توفير السيولة النقدية للافراد والمؤسسات ونشاطات الاعمال باختلاف انواعها كما تتعامل البنوك بالاموال والاصول والسندات ، كما تعمل البنوك على تجميع الودائع واستثماراتها ومنح الائتمان وتقديم الخدمات ذات العلاقة المباشرة والغير مباشرة بنشاطات التمويل (صادق راشد الشمري ،2014)

(2-3-1) تعريف البنك التجاري :

عرف (somashekar,2014 ، و علاء وآخرون،2013) البنك التجاري بأنه عبارة عن المؤسسه المالية التي تتعامل بالمديونية والائتمان ويقبل الودائع ويقرض النقود ويخلق النقد ويعمل على تضييق وردم الفجوة بين المدخرين والمقرضين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف اخرون البنك التجاري بانه البنك الذي يعتمد في الحصول على ودائع لغاية إعادة الاستثمار لفترة قصيرة ومتوسطة الأجل وذلك لتسهيل تحويلها إلى نقد من دون خسارة كما انه يعمل على زيادة رأس المال للمساعدة في تمويل و دعم التجارة و الاقتصاد، وتتعامل البنوك التجارية في الديون أو الائتمان مقابل منح المودعين الفائدة على الودائع (الباسيلي ,2008 و القصاص ، 2010)

(2-3-2) أهداف المؤسسات المالية والنقدية

تهدف البنوك ومدرائها الى تحقيق الربحية وتعظيم ثروة الملاك ، فيقع على ادارة هذه البنوك الحصول على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة واستخدام هذه الاموال سواء في حالة القروض او الاستثمار بطريقة تحقق اعلى عائد ممكن (رائد عبد الخالق، خالد المشهداني،2016).

وأشار(Ganana ,2015) الى ان أهداف البنوك التجارية تتمثل في ثلاثة أهداف رئيسة تؤثر على تشكيل السياسات الرئيسية للاستثمار وهي الربحية والسيولة و الأمان .

(2-3-3) نشأه وتطور البنوك التجارية

نشأت عمليات الصيرفة مع بدء نشوء الانسان واول الحضارات في بلاد وادي الرافدين اذ عرفها السومريون والبابليون عندما شرع الملك حمورابي في الالف الرابعة قبل الميلاد بانها عدد من التنظيمات المتعلقة بالعمل المالي والذي يشابه اليوم العمل المصرفي وكذلك قام الاغريق بالتعامل باساليب الصيرفة البسيطة وتبعهم بعد ذلك الرومان حتى عصر ماقبل الاسلام اذ كان العرب يتعاملون بالاقتراض على اساس الربا لياتي بعدها الاسلام ويحرم ذلك ويحث على التعامل بالنقد وأسلوب القرض الحسن وقد تم تطهير اول بنك في ايطاليا عام 1157 وتحديدا في مدينة فينيسيا (علاء فرحان ،حيدر يونس، محمد حسن ،2013).

(2-3-4) أهمية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية ذات أهمية كبيرة من حيث التعامل بالنقود كما تلعب دورا كبير في تطوير وتنمية الاقتصاد عبر تعبئة المدخرات والودائع وتوجيهها باتجاه تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تطور النظام المصرفي يعد عماد تطور الاقتصاد الوطني للبلدان وهذا ماكان واضحا في الثورة الصناعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في اوروبا عندها لم تكن ممكنة لو لا الدور الذي قدمتة البنوك التجارية والتي لها دور واهمية في الاقتصاد الوطني (علاء فرحان، حيدر يونس،محمد حسن ،2013).

تعتبر البنوك التجارية ركيزة أساسية من ركائز التقدم الاقتصادي بسبب دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية وتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء و لها دور في توسيع حجم السوق من خلال تسهيل و تنشيط المعاملات المالية والتجارية.

(2-3-5) و ظائف البنوك التجارية

لقد بين (الحلاق و العجلوني ، 2010) ان البنوك التجارية لديها مجموعة من الوظائف المختلفة تتمثل فيما يلي:

1. قبول الودائع بجميع أنواعها و فتح الحسابات الجارية للعملاء.
2. إعطاء القروض للأفراد والمؤسسات .
3. فتح الاعتماد للتجارة الخارجية .
4. جمع الأموال من المدخرين و تقديمها للمستثمرين.
5. بيع وشراء الأوراق المالية لحسابه الخاص أو لحساب عملائها .
6. خلق النقود و الائتمان (الودائع الجارية) .
7. القيام ببعض الخدمات بدلا من عملائها ، مثل التحويلات النقدية ، وإصدار خطابات الضمان ، وخدمة بطاقة الائتمان.

(2-3-6) دور البنوك في مواجهة غسيل الاموال

من خلال المقابلات الشخصية التي اجرتها الباحثة مع بعض الموظفين لدى البنوك التجارية ان الواقع يشير الى ان بعض مدراء البنوك والموظفين يترددون في مواجهة غسيل الاموال وذلك لسرية الحسابات و تشجيع المودع على الإيداع والسبب الثاني تخوفا من ان تتحمل البنوك المسئولية عن قبول ايداعات غير مشروعة حتى وان كان ذلك بحسن النية. ومن ناحية اخرى فقد اكد (عبد المطلب عبد المجيد،2005) ان القوانيين الدولية والتشريعات المحلية بينت ان عمليات غسيل الاموال تضر ضررا بالغا وتؤثر سلبيا على البنوك ذاتها وعلى البنك نفسه الذي يتعامل متعمدا في عمليات غسيل الاموال ناهيك عن الاثار السلبية الضارة بالاقتصاد القومي بل بالاقتصاد العالمي ومن ثم تزايدت بقوه استراتيجيات المواجهة لعمليات غسيل الاموال في ظل العولمة سواء على المستوى المحلي او على المستوى العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-3-7) طبيعة عمل البنوك التجارية الأردنية

تعتبر وظيفة البنوك التجارية الأساسية قبول الودائع الزمنية والجارية من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية المصرفية ومن مظاهر البنوك التجارية تعبئة مدخرات الوحدات الاقتصادية التي تفيض دخولها على إنفاقها (الوحدات ذات الفائض في مواردها) وتقديم مختلف الخدمات المصرفية المتعلقة بالتوظيفات المالية لهذه الوحدات والتحويلات والترحيلات المصرفية بالإضافة إلى إنها مؤسسات مالية تتولى تمويل الوحدات الاقتصادية من أفراد ومشروعات التي يفيض إنفاقها على دخلها من خلال منح الائتمان المصرفي وعندما تقوم بمنح القروض والسلف فإنها تخلق نقدا جديدا بشكل ودائع جارية وهكذا تؤدي البنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين ودور الخالق للنقود (ممدوح الولي ،2006و حنفي عبد الغفار ،2007).

(2-3-8) أداء البنوك التجارية

يعتبر الأداء المالي احدى الجوانب الهامة في تقييم أداء الشركات عموما وتزداد هذه الأهمية في ضوء المصالح المتعارضة للأطراف ذات المصلحة بالمنشأة (عبد الغني ، 2006) كما ويعتبر استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الأداء في مختلف الشركات وذلك للإبلاغ عن مدى تحقيق القدرة الايرادية والقدرة الكسبية للشركة (الدعاس ، 2010)

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

(2-4) تمهيد

يتضمن هذا المبحث العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث ركزت على متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة و اشتملت على دور التدقيق في مكافحة الفساد واثار غسيل الاموال الاقتصادية بالاضافة الى حالات اكتشاف الغش وقواعد السلوك المهني و فعالية التدقيق في تقييم ممارسات العميل حول مكافحة غسل الأموال.

(2-4-1) الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات على التدقيق الخارجي وعلى غسيل الأموال، وتم ذكر عدد منها على سبيل المثال لا الحصر وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: الدراسات العربية

فيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث:

1. دراسة عبدالعال (2015) بعنوان " مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات العاملين في قطاع غزة بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني , ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، وقد صمم الباحث استبانة وتم توزيعها على مجتمع الدراسة والبالغ 63 مراجع حسابات وتم استرداد 54 استبانة اي بنسبة 85.7% ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مراجعي الحسابات يلتزمون بدرجة كبيرة جدا بالمبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي وهي النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية اللازمة لقواعد السلوك المهني والسرية ، وقد أظهرت الدراسة أيضا ان مراجعي الحسابات يلتزمون بدرجة كبيرة جدا بقواعد السلوك المهني التي أوصت بها جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية و نقابة المحاسبين والمراجعين ، كما اظهرت ان الالتزام والوعي الديني لمراجعي الحسابات تؤثر بدرجة كبيره على سلوكهم المهني والاخلاقي من حيث التزامهم بقواعد السلوك المهني، كما ان القوانين والأنظمة المنظمة لمهنة مراجعة الحسابات في فلسطين تؤثر بدرجة كبير ة على التزام مدققي الحسابات بقواعد السلوك المهني، وبناءا على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود لاصدار مدونة سلوك أخلاقي ومهني خاصة بمهنة مراجعة الحسابات في فلسطين بحيث تلائم طبيعة القوانين والأنظمة المعمول بها في فلسطين، كذلك ضرورة تطوير وتحديث القوانين الخاصة بمزاولة المهنة

2. دراسة عبيد وعلي (2014) بعنوان "دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الاموال دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "

هدفت الدراسة إلى بيان دور التدقيق الخارجي بالحد من ممارسات غسيل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها بعض المصارف وإبداء الرأي الفني المحايد حيالها ، والـتأكيد على الإجراءات والأساليب التي يقوم بها المدقق الخارجي كجزء من متطلبات النظرة المعاصرة تجاه تلك الممارسات .وقد اختار الباحث عينة عشوائية من مراقبي الحسابات ومجموعة من الاكاديميين في حقلي المحاسبة والتدقيق ، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة حيث توصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها ان التدقيق الخارجي له دور حيوي لضمان بيئة رقابية سليمة للوحدة الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أكدت الدراسة على أن التدقيق الخارجي يتمثل في ابداء الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية والذي أدى الى زيادة مسؤولية المدقق الخارجي في اداء مهمته بمهنية عالية فيما يتعلق بالفحص الذي يهدف الى الكشف عن مدى توفر ممارسات غسيل الاموال كما أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دور المدقق الخارجي وظاهرة غسيل الأموال .

3. دراسة شامية (2008) بعنوان " دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد"

هدفت الدراسة إلى بيان دور مهنة مراجعة الحسابات في الحد من ظاهرة الفساد من خلال مسؤوليتها الاجتماعية, مسؤوليتها عن اكتشاف الغش, ميثاق أخلاقيات وسلوك المهنة, والقوانين والأحكام النافذة والتي تتعلق بالمهنة، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي من خلال الاطلاع على العديد من قضايا محكمة الأمن الاقتصادي والتي جرت عليها الدراسة التطبيقية كما تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع عدد من الأكاديميين بهدف تعزيز البحث بوجهات نظرهم. و توصلت الدراسة إلى أن هناك دور كبير لمهنة المراجعة في موضوع مكافحة الفساد من خلال المسؤوليات المنوطة بها, وبشكل خاص المسؤولية الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة والمسؤولية عن اكتشاف التضليل. كما يبدو هذا الدور من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني والتي يلزم المراجع بالتحلي بها. وقد اوصت الدراسة على ضرورة التزام المراجعين باخلاقيات وسلوك المهنةو لتعزيز دورهم تجاه مكافحة الفساد.

4. دراسة الرفاتي (2007) بعنوان ":عمليات مكافحة غسيل الأموال واثر الالتزام بها على فعالية النشاط المصرفي الفلسطيني"

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر الالتزام بإجراءات مكافحة غسيل الأموال على فعالية النشاط المصرفي الفلسطيني حيث قام الباحث بدراسة الدور بين النشاط المصرفي من حيث حجم الودائع، الخدمات المصرفية المقدمة، حجم التسهيلات،حجم رؤوس الأموال القادمة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية كمتغير تابع وبين العديد من المتغيرات المستقلة مثل رفع السرية المصرفية ، زيادة التكاليف،الانهيار والمساءلة القانونية ، تذمر العملاء، إعاقة جذب رؤوس الأموال وقد تناول الباحث في دراسته مفهوم عمليات غسيل الأموال ومراحلها ، ومخاطرها ، والجهود الدولية والعربية المبذولة، كما بينت دور الإرهاب بغسيل الأموال، كما اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبيان وذلك للوصول إلى أهداف الدراسة، حيث اختار الباحث عينة عشوائية من موظفي المصارف العاملة في قطاع غزة وقد بلغت مفردات العينة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

94 وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج كوجود تأثير سلبي لتطبيق عمليات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال على السرية المصرفية الفلسطينية،. وبعد الوصول إلى هذه النتائج فقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات مثل ضرورة وجود قانون فلسطيني مستقل لمكافحة غسيل الأموال يراعي الحالة الفلسطينية.

5. - دراسة أبو الرب (2007) بعنوان "مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه"

هدفت الدراسة الى معرفة وجهة نظر المدققين الخارجيين في فلسطين تجاه مسؤوليتهم حول الكشف عن الخطأ والغش ومدى التزامهم بمعيار التدقيق الدولي (240) المتعلق بمسؤولية المدقق عن كشف حالات الغش ومنعه وبلغ مجتمع الدراسة 180 من المدققين الفلسطينيين الذين يزاولون مهنة تدقيق الحسابات وبلغ حجم العينة 104مدققين ووزعت الاستبانة على 81 مكتبا حيث تم استرداد 86 استبانة وقد أظهرت نتائج تحليل التباين الاحادي الى أن هناك ادراك لدى مدقق الحسابات ومسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ بنسبة (70.2 %) ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين يلتزمون بمعيار التدقيق الدولي رقم (240) بنسبة (80.8 %) كما أنه لايوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات تعود الى اختلاف متغيراتهم الديمغرافية، وقد اوصت الدراسة الى ايلاء المزيد من الاهتمام حول الالتزام بالمعيار 240 لتحقيق الجودة تجاه اكتشاف حالات الغش.

6. صيام, وليد., أبواحميد, محمد فؤاد (2006) بعنوان " مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني"دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، والتي تم تصنيفها إلى قواعد عامة، وقواعد تتعلق بعلاقة المدقق الخارجي مع عملائه، وقواعد تتعلق بعلاقة المدقق مع زملائه، وقواعد تتعلق بتدعيم استقلالية المدقق، وقواعد تتعلق بمحافظة المدقق على أدائه المهني. وقد استخدمت الدراسة المنهج المسحي من خلال توزيع الاستبيان على العينة والتي تضم عدد من مدققي الحاسبات في الاردن وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل مدققي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت النتائج على النحو التالي: جاء الالتزام بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالمحافظة على الأداء المهني للمدقق في المرتبة الأولى تلاها الالتزام بقواعد السلوك المهني المتعلقة بتعزيز استقلالية المدقق ثم الالتزام بقواعد السلوك المهني المتعلقة بعلاقة المراجع مع عملائه ثم الالتزام بقواعد العامة للسلوك المهني، وجاءت قواعد السلوك المهني المتعلقة بعلاقة المدقق مع زملائه في المرتبة الأخيرة. واوصت الدراسة على اجراء المزيد من الدراسات المستقبلية لايلاء المزيد من الاهتمام بقواعد السلوك المهني.

7. دراسة عوض الله (2005) بعنوان":الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك التجارية في مكافحة هذه العمليات"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجهاز المصرفي في مكافحة عمليات غسيل الأموال وطرق معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية عن هذه العمليات الغير شرعية، وقد تناول الباحث في دراسته مفهوم غسيل الأموال وخصائصه وأسبابه، وعلاقته بالاقتصاد الخفي، وبين جميع المراحل التي يمر بها غسيل الاموال من
من إيداع وتمويه وإدماج، والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه العمليات كما بين الباحث الدور الذي تقوم به المصارف في مكافحة هذه الظاهرة وذلك من خلال بيان كيفية اتباعها لاجراءات محدده والزام جميع العاملين في البنك باتباع هذه الاجراءات مع بيان الالتزام بالتشريعات والقوانين والجهود الدولية والعربية فيما يتعلق بمكافحة غسيل الاموال، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمقابلات الشخصية مع العديد من موظفي البنوك التجارية، حيث توصلت الدراسة الى ان موظفي البنوك يلتزمون باداء مهامهم تجاه اتباع كافة التعليمات والقوانين ذات العلاقة بمكافحة هذه الظاهرة، وفي النهاية فقد اوصى الباحث بضرورة تبني هذه المصارف سياسات واضحة بالاضافة الى تدريب العاملين مع مراعاة اخذ الحيطة والحذر والدقة في العمل اثناء فحص جميع العمليات البنكية والمالية والتدقيق على جميع الحالات المشكوك فيها.

8. دراسة عطية (2004) بعنوان ":مسؤولية مراجع الحسابات عن الكشف والإفصاح عن جرائم غسيل الأموال"

هدف الدراسة إلى معرفة اثر صدور قوانين مكافحة غسيل الأموال على الأداء المهني للمراجع خلال عملية مراجعة الحسابات بمراحلها المختلفة في ظل المتطلبات المهنية الحالية. وقد تناول الباحث في دراسته ما يتعلق بصدور قوانين مكافحة جرائم غسيل الأموال على مكاتب المراجعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك خلال تعين مسؤول لمكافحة هذه الظاهرة داخل كل مكتب مراجعة،و التعرف على هوية العملاء وأوضاعهم القانونية ومراجعة نظم وإجراءات الرقابة الداخلية وبشكل دوري، كما تناولت الدراسة أثر صدور القانون على مهام ومسؤوليات المراجع خلال مراحل التخطيط على أعمال المراجعة وتنفيذ الأعمال وأخيرا مرحلة إصدار التقرير، لتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج المسحي من خلال توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 100 مراجع حسابات في مصر والذين تزيد خبرتهم عن العشرة سنوات وذلك لبيان رايهم حول هذه الظاهرة وقد توصلت الدراسة الى نتائج مفادها إن % 88 من العينة لم تبد اهتمام بجرائم غسيل الأموال والآثار المترتبة عليها مقارنة باهتمام المنظمات الدولية والإقليمية بها،كما إن % 77 من العينة ترى أحقية المراجع الداخلي بمتابعة درجة التزام المؤسسات بقواعد مكافحة غسيل الأموال وفي حالة عدم توفر أقسام مؤهلة للمراجعة الداخلية في المؤسسة يتعين إسنادها للمراجع الخارجي. وبعد خروج الدراسة بهذه النتائج فقد اوصت بعدم الاغفال عن دور المراجع ضمن النصوص لقانون مكافحة غسيل الأموال المصري، كما اوصت الدراسة بتضيق الفجوة بين المتطلبات المهنية والمتطلبات المفروضة على المراجع من قانون مكافحة غسيل الأموال.

9. دراسة كراجه (2004) بعنوان "مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الالتزام بها" .

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف على مهنة التدقيق. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة الدراسة وهم المدققين الخارجيين ،وقد توصلت الدراسة إلى التزام المدققين بقواعد السلوك المهني الصادرة عن جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين ، بالإضافة إلى أن كلا من معايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني تعدان من اهم الوسائل التي تشجع مدققي الحسابات الخارجيين على الالتزام بالسلوك المهني بالإضافة إلى ذلك فقد اظهرت الدراسة أن هناك تضاربا بين وجهة نظر المدققين من جهة ووجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وجهات الرقابة والإشراف من جهة أخرى بما يخص التزام المدققين بقاعدة الاتصال بالمدقق السابق حيث يرى المدققون بأنهم ملتزمون بتلك القاعدة بينما ترى جهات الرقابة والاشراف ومستخدمو البيانات المالية عكس ذلك، وقد أوصت الدراسة على تطوير تلك الوسائل التي تساعد المدقق على الالتزام بقواعد السلوك المهني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. دراسة المبارك (2003) بعنوان " دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسيل الأموال"

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة وأساليب الرقابة المتبعة في المصارف التجارية لمواجهة عمليات غسيل الأموال والمعوقات التي تواجهها، كما تطرقت الدراسة الى بيان مفهوم غسيل الأموال وأثارها ومراحلها وأساليبها، بالاضافة الى بيان اهمية الرقابة من حيث المفهوم والأهداف والأنواع ومصدرها الداخلي والخارجي وأدواتها وخصائصها في مجال مكافحة غسيل الاموال، وقد اشار الباحث في دراسته ايضا الى الرقابة على أعمال المصارف التجارية من حيث الإجراءات الوقائية وإجراءات الكشف،والجهود الدولية والعربية لمكافحة غسيل الأموال. وقد اعتمد الباحث للوصول الى نتائج الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من موظفي المصارف التجارية ل (28مصرف عربي وأجنبي في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 280 مفردة. وبعد إجراء الاختبارات اللازمة توصل الباحث في دراسته إلى ا ن المصارف في دبي تتبع بقوة الأساليب والإجراءات الرقابية لمكافحة غسيل الأموال ، كما البنوك التجارية تعقد دورات تدريبية باستمرار لموظفيها ايمانا منها بان التدريب عامل رئيس يكسب العاملين الخبرة لمواجهة عمليات غسيل الأموال ، وقد اوصى الباحث في دراسته الى القيام بحملات تثقيفية موجهة لموظفي البنوك التجارية تبن لهم أهم القوانين والأنظمة ذات الدور بمحاربة غسيل الأموال وتنظم عمليات الرقابة على البنوك التجارية ، كما اوصى الباحث الى تفعيل الأساليب والإجراءات الرقابية من قبل البنوك التجارية في دبي.

الدراسات باللغة الانجليزية

1. دراسة Abu Olaim and Rahman (2016) بعنوان " The impact of Jordanian anti-money laundering laws on banks" تأثير قوانين مكافحة غسل الأموال الأردنية على البنوك"

هدفت الدراسة الى بيان تأثير قانون مكافحة غسل الأموال الأردني وتعليماته على الجهاز المصرفي الأردني، واعتمدت منهجية الدراسة على مكافحة غسل الأموال الأردني وقانون مكافحة تمويل الإرهاب 2007 كمصدر أساسي للمعلومات. وتشتمل التعليمات رقم 51 لعام 2010 على تعليمات مكافحة غسل الأموال الأردنية والتي لها تأثير مباشر على البنوك الأردنية وذلك لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب . واعتبرت هذه التشريعات الأكثر أهمية لتحقيق أهداف الدراسة، وقد توصلت الدراسة الى ان القانون لم يغطي بشكل كامل التعامل مع هذه الجريمة مما ادى الى زيادة حجم جريمة غسيل الاموال في الاردن بعد تعرض الدول المجاوره لما يسمى بالربيع العربي ، وقد ادى ذلك الى تخفيض التنسيق والتعاون الدولي لمواجهة هذه الجريمة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة الى ان الربيع العربي وخاصة الثورة السورية، زادت من معدلات الجريمة وأنشطة غسل الأموال في الأردن وان ظهور وسائل جديدة لتحويل الأموال يؤثر على كفاءة وسرعة التحويلات المصرفية، واوصت الدراسة الجهات الحكومية الى اصدار المزيد من التعليمات والقوانين والتي تساعد على ضبط ومكافحة غسل الاموال بالاضافة الى زيادة التنسيق والتعاون الدولي للحد من هذه الجريمة.

2. دراسة Kamil Omoteso and Musa Obalola (2014) بعنوان

""The Role of Auditing in the Management of Corporate Fraud" In Ethics, Governance and Corporate in crime : Challenges and Consequences"

" دور التدقيق في ادارة غش الشركات/ في الاخلاقيات والحكم على جرائم الشركات: التحديات والنتائج"

هدفت الدراسة لمناقشة دور التدقيق في ادارة غش الادارة من خلال استخدام التدقيق الثالوثي حيث ضم التدقيق الخارجي والداخلي ولجنة المراجعة لبيان دورها في كشف حالات غش الادارة في الشركات، وقد اعتمد الباحثان في منهجية الدراسة على الخلفية التاريخية لتطورات التدقيق الخارجي اضافة الى اعمال التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في الخدمات غير التدقيقية، وتوصلت الدراسة الى ان غسيل الاموال يعتبر احدى حالات الغش التي تستخدم من قبل بعض مدراء او موظفين البنوك ، كما بينت الدراسة طبيعة وانواع والاسباب المحتملة للجوء الشركات الى الاحتيال . واوصت الدراسة الى عمل وتأسيس طريقة يمكن من خلالها مساعدة التدقيق في ادارة وكشف مثل هذه الاحتيالات، بالاضافة الى العمل على ايجاد علاقات متينة وقوية بين انواع المراجعة الثلاث من اجل دعم الرقابة الداخلية السليمة واستخدامها كأداه لكشف ومنع حالات الغش

3. دراسة Dieter De Smet Anne-Laure Mention (2011) بعنوان

"Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AM Practice" " تحسين فعالية التدقيق في تقييم ممارسات العميل حول مكافحة غسل الأموال"

هدفت الدراسة الى تقديم تقرير يبين فيه مدى ملائمة المعايير الصادرة عن (ISO) International Organization for Standardization (المنظمة الدولية لوضع المعايير) وذلك لوضع نموذج لتقييم الرقابة الداخلية والذي سوف يعمل بشكل فعال ومفيد كنموذج يعمل على تقييم وامتثال العميل / اعرف عميلك KYC (Know Your Customer) لمكافحة غسيل الاموال لدى قطاع الخدمات المصرفية للافراد والخاص بلوكسمبورغ، استخدمت الدراسة البحث النوعي مع التركيز على دراسة الحالة لوضع وتقييم نموذج مطور باستخدام منهجية التثليث (methodological triangulation)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي مؤشرات لقياس اثار الاحداث والاعمال وهو عبارة عن نظام كامل لقياس المؤشرات متضمنا على التعليمات التي اقرها البنك ويعمل هذا النظام على المقارنة بين الخمسة مؤشرات وهي (Financial Indicators, Physical Index Indicators, Capacity Indicators, Effectiveness Indicators, and Impact Indicators) وقد توصلت الدراسة الى وضع نموذج مقترح للتقييم على شكل مصفوفة يتم من خلالها مراجعة وفحص القوائم ، والوصف الحقيقي للاحداث ، حيث يتم التاكد من اختبار فعالية الرقابة نحو مجالات محدده من المخاطر متعلقة بغسيل الاموال وذلك من خلال اعرف عميلك. واوصت الدراسة اصحاب القرار بايلاء الاهتمام بالنموذج المقترح واتباعه من قبل البنوك لتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الاموال.

4. دراسة Simwayi and Guohua (2011) بعنوان " The role of commercial banks in combating money laundering" " دور البنوك التجارية في مكافحة غسل الأموال"

هدفت الدراسة الى تقييم دور البنوك التجارية في مجال مكافحة غسل الأموال في جمهورية الصين الشعبية ، واعتمدت منهجية الدراسة في معرفة تقييم دور البنوك على أساس قانون مكافحة غسل الأموال والقواعد واللوائح الصادرة عن البنك الشعبي الصيني (البنك المركزي) ، أجريت الدراسة على البنوك التجارية في مدينة ييتشانغ ، واعتمدت الدراسة ايضا على الاستبيان والمقابلات الشخصية لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ووجدت الدراسة أن جميع البنوك الخمسة التي ردت على الاستبيان للفترة 2006-2010، لم يتم تقييمها من قبل بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) ، على الرغم من مراجعتها بشكل مستقل من قبل المراجعين الخارجيين وان جميع البنوك لديها سياسات وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وعملت على تعيين موظف ضابط لأنشطة مكافحة غسل الأموال بالاضافة الى تدريب موظفي البنك على مكافحة هذه الجريمة. واوصت الدراسة على ضرورة قيام البنك المركزي بعمل المزيد من اجراءات الرقابة على اداء البنوك التجارية في مجال مكافحة غسل الاموال وخاصة بعد ازدياد النشاط الصناعي والتجاري والانفتاح على معظم دول العالم.

5. درارسة Dan Magnusson (2009) بعنوان " costs of implementing the anti-money laundering regulations inSweden " "تكاليف تنفيذ قوانين مكافحة غسيل الأموال في السويد"

هدفت الدراسة الى معرفة التشريعات الناظمة للجهاز المصرفي ومدى كفايتها لمكافحة غسيل الأموال واعتمد الباحث على المنهج المسحي حيث استخدم اسلوب المقابلة مع عينة الدراسة والتي تكونت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من موظفي البنوك التجارية والإحصاءات المصرفية ووصلت الدراسة الى ان التكاليف التي تتكبدها البنوك التجارية في السويد تبلغ سنويا (400) مليون كرون سويدي. وقد توصل الباحث في دراسته ايضا الى أن هناك نقص كبير في الأنظمة القانونية السويدية. وخاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الاموال فعلى سبيل المثال ليس للمصارف السويدية الحق في تجميد الأموال في الصفقات المشبوهة.، كماتوصلت الدراسة الى أن هناك قصور في التشريعات الناظمة للنظام المصرفي التي تجعل من الممكن بالنسبة للشركات غير الجادة في تحويل الأموال نيابة عن المجرمين باستخدام النظام المصرفي العادي للتجزئة، كما ان المصادر القانونية للسلطات الرقابية السويدية المشرفة على سير العمل المصرفي غير كافية واعتبرت ذلك عقبة في بسط رقابتها على سير العمليات المصرفية واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة بالسرعة الممكنة واعتبرت التكاليف الباهظة التي تتكبدها المؤسسات المصرفية الخاصة في ظل القوانين المعمول بها لا تفي بالغرض الذي وضعت هذه التشريعات من أجله وذلك مقارنة مع المبالغ الباهظة التي تتكبدها الأجهزة المصرفية، وخصوصا في ظل النتائج السلبية الغير متوقعة مما يدل على عدم الكفاءة التشريعية وقدرتها على الوقاية من عمليات غسيل الأموال. واوصت الدراسة الحكومة السويدية واصحاب القرار على دراسة الحال ووضع تشريعات وقوانين ذات صلة تناسب الجهاز المصرفي للقيام بالاجراءات المناسبة تجاه معرفة العمليات المالية المشبوهة والتنسيق مع الجهات الحكومية حال اكتشاف اي عميل يقوم بهذه الجريمة.

6. دراسة Vaithilingam and Nair (2007) بعنوان " factors affecting money "laundering control "العوامل التي تؤثر على التحكم في غسل الأموال"

هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل الداعمة الى عملية غسيل الأموال، وقد استخدم الباحث الأسلوب التجريبي لدراسة الدور بين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونوعية رأس المال البشري، وكفاءة الإطار القانوني، والسلوك الأخلاقي للشركات، والقدرة على الابتكار في انتشار غسل الأموال في البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وبناءا على النتائج التجريبية فقد تم دراسة الاستراتيجيات والسياسات الرئيسية للحد من انتشار عمليات غسيل الأموال، وتوصلت الدراسة إلى أن الإطار القانوني الفعال مع إدارة الشركات قد خفض انتشار أنشطة غسيل الأموال، كما توصلت الدراسة إلى إن قدرة الابتكار العالية تسهم سلباً في انتشار أنشطة غسيل الأموال. واوصت الدراسة بعمل المزيد من الدراسات المستقبلية والتي تعتمد على الاسلوب الكمي والنوعي للوصول الى نتائج اكثر تعميما لمكافحة ظاهرة غسل الاموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

نستخلص مما سبق أن معظم الدراسات العربية والأجنبية قد تعاملت مع العديد من المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة سواء كانت المستقلة او المتغير التابع، كما تنوعت الدراسات السابقة من حيث التركيز على العديد من القضايا ذات العلاقة بظاهرة غسيل الأموال و التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني بالإضافة إلى دور المهنة في مكافحة الفساد و مسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه وقد ركزت على العديد من الموضوعات المتمثلة في بيان دور التدقيق الخارجي بالحد من ممارسات غسيل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها بعض المصارف وابداء الرأي الفني المحايد حيالها ، كما تناولت التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، ومعرفة اثر الالتزام بإجراءات مكافحة غسيل الأموال على فعالية النشاط المصرفي ، إلا إن الدراسة الحالية قد اختلفت عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على البيئة الأردنية في مجال مكافحة غسيل الأموال مع التركيز على تفعيل دور المدقق الخارجي في كشف هذه الظاهرة كما وان الدراسة تعاملت مع المتغيرات التابعة في بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (عبدالعال، 2015 ودراسة ابو الرب، 2007 و صيام وابو حميد، 2006 و دراسة كراجة، 2004) كمتغيرات مستقلة للمساهمة في بيان دور المدقق في اكتشاف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية، وتوافقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث التركيز على المتغير التابع والمتمثل بظاهرة غسيل الاموال مثل دراسة (دراسة عبيد وعلي ،2014 و دراسة شامية ، 2008 و دراسة الرفاتي، 2007 و . دراسة عوض الله، 2005 و دراسة عطية ، 2004 و دراسة المبارك ، 2003 و Abu Olaim and Rahman ، 2016 و Kamil Omoteso and Musa Obalola ، 2014 وDieter De Smet Anne-Laure Mention ، 2011 و Simwayi and Guohua ، 2011 و Dan Magnusson، 2009 و Vaithilingam and Nair ، 2007) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المنهجية

(3-1) تمهيد

(3-2) منهجية الدراسة

(3-3) مصادر جمع البيانات

(3-4) تطوير الاستبانة (أداة القياس)

(3-5) قياس المتغيرات

(3-6) أداة الدراسة

(3-7) مجتمع الدراسة وعينتها

(3-8) عينة الدراسة

(3-9) الاختبارات الإحصائية الخاصة بأداة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

المنهجية

(3-1) تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ،مصادر جمع البيانات ،أداه الدراسة,مجتمع الدراسة والعينة ،الاختبارات الخاصة باداه الدراسة ،الأساليب الإحصائية المستخدمة و وصف خصائص عينة الدراسة.

(3-2) منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد اتبعت الباحثة ثلاثة مناهج لقياس دور التدقيق الخارجي في كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية وذلك من خلال بيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع وذلك لتحقيق اهذاف الدراسة:

- المنهج الوصفي في وصفه للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- المنهج الميداني (المسحي) من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.
- المنهج التحليلي في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

(3-3) مصادر جمع البيانات :

اعتمدت الباحثة في جمعها للبيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات الاولية والبيانات الثانوية.

- البيانات الاولية للدراسة :

جمعت الباحثة البيانات الاولية لهذه الدراسة من خلال الاستبيان الذي وزعته على عينة الدراسة من المحاسبون القانونين في الاردن.

- البيانات الثانوية للدراسة :

اعتمدت الباحثة على هذه البيانات في تحديد الاطار النظري لهذه الدراسة ، وقد تم الحصول عليها من العديد من الادبيات التي تحدثت عن موضوع التدقيق الخارجي وحالات غسل الاموال، بالاضافة الى اوراق اعمال بعض المؤتمرات التي ناقشت موضوع غسل الاموال، والمقالات المتخصصة في الدروريات الاقتصادية والمحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-4) تطوير الاستبانة (أداة القياس)

لقد اعتمدت الباحثة على الدراسات والاستبيانات السابقة في تطوير الاستبانة حيث خضعت لاختبار قبلي (Pre-test) قبل إجراء الاختبار الاستكشافي أو الأولي (pilot study). الاستبانة كانت قد اختبرت من قبل (12) مستجيبين كمسح أولي لمعرفة وضوح الأسئلة والوقت المستغرق للإجابة على الأسئلة، المستجيبين اشارو إلى إن عمق الأداة ضروري.

(3-5) قياس المتغيرات

لقد اعتمدت الباحثة في قياس متغيرات الدراسة على الدراسات السابقة والقوانين الأردنية ذات العلاقة وكما هو مبين تاليا:

(3-5-1) المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات الخارجي

تبنت الباحثة الفقرات من (1 -6) من دراسة الشرع، مجيد، (2009) لقياس هذا المتغير اما الفقرة (7 و8) فقد اعتمدتهما الباحة من دراسة الحنيطي، هناء و حسن انعام (2011).

(3-5-2) العناية المهنية في اكتشاف الغش

اعتمدت الباحثة على قياس هذا المتغير باستخدام الفقرات من (9 الى 19) من دراسة فضيل مصطفى يوسف شفاعمري (2014) .

(3-5-3) الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني

اعتمدت الباحثة في قياس هذا المتغير على الفقرات من (20 الى 27) على دراسة محمود عبدالعال (2015). أما الفقرات من (28 الى 30) تم تبنيها من دراسة القيسي، اسامة و الجميلي حسام (2012).

(3-5-4) الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة

الفقرات من (31-32) من دراسة قاسم العواقلة (2009) اما الفقرات من (33الى 39) فقد تبنتها الباحثه من القوانين الاردنية ذات العلاقة مثل قانون الشركات والبنوك وهيئة الاوراق المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-5-5) الالتزام بمعايير جودة التدقيق

الفقرات من (40- 45) قامت الباحثة قي صياغتها وذلك من خلال الاعتماد على معاير جودة التدقيق لقياس هذا المتغير ، اما الفقرات من (46- 50) فقد قامت الباحثة بالاعتماد على دراسة عبدالرحمن المطيري (2012) حيث عملت الباحثة على تكييف هذه الفقرات وتعديلها (Adapt) بما يتوافق مع دراستها الحالية.

(3-5-6) ظاهرة غسيل الأموال

تم تبني الفقرات (51 إلى 72) من تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2008/42 صادرة بالاستناد لأحكام المادتين 93 و 99/ب من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000. والصادرة عن البنك المركزي الأردني

(3-6) أداة الدراسة:

لأغراض جمع البيانات الأولية تم إعداد استبانة على النحو التالي:

1. **إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بدور المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع (كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية).**
2. **تم عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.**
3. **تم تعديل فقرات الاستبانة بشكل أولي حسب رأي المشرف.**
4. **تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف أو إضافة ما يلزم.**
5. **تم إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما يناسب البحث.**
6. **تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي:**

- **القسم الأول:**

يحتوي على البيانات الديمغرافية المتعلقة بالمستجيبين

- **القسم الثاني**

يحتوي على فقرات متعددة تقيس المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع لبيان مدى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والمتمثل (كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-7) مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات الخارجيين الاردنين والمزاولين لمهنة التدقيق داخل الاردن وعددهم (450) (جمعية المحاسبيين القانونيون ،2016)

(3-8) عينة الدراسة:

وفقاً ل (Uma Sakaran, 2007) فان حجم العينة يبلغ 217 محاسباً قانونياً من مجتمع الدراسة والبالغ (450) مدقق وهم الممارسين لمهنة التدقيق داخل الأردن. علما بان مكاتب التدقيق يبلغ عددها 216 مكتب ومؤسسة.

(3-9) الاختبارات الإحصائية الخاصة بأداة الدراسة

(3-9-1) صدق وثبات الاستبيان:

قامت الباحثة بتقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدقه وثباته على النحو التالي:

صدق فقرات الإستبيان، تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان; كما يلي:

الطريقة الاولى : أ. صدق الأداة (Instrument Validity) صدق المحكمين

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من اعضاء هيئة التدريس في كلية ادارة المال والاعمال بجامعة ال البيت والمتخصصين في المحاسبة ويبلغ عددهم (10) وواحد من جامعة اليرموك واخر من جامعة اربد الأهلية وذلك لإجراء ما يلزم حول حذف وتعديل او اضافة فقرات يرونها مناسبة ولمعرفة ملائمة الفقرات ووضوحها وأسلوب الكتابة، وهل الفقرات تقيس متغيرات الدراسة وقد اخذت الباحثة ما نسبتة 80% من اراء المحكمين لاجراء ما يلزم حول تعديل مقترحات لجنة التحكيم على فقرات الاستبانة واخذ موافقة المشرف على ذلك.

الطريقة الثانية : صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان او ثبات الاداه او الثقة (Instrument Reliability)

لتأكيد ثبات الاداه وزعت الباحثة الاداه على عينه مكونه من(30) من افراد العينة. حيث تم استخدام اختبار كرونباخ الفا. ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتبرت 70% فما فوق ثبات جيد للاداه، لكن الثبات بين 60% و 70% اعتبر مقبولا وما دون 60% تعتبر الاداه ضعيفة وغير قابلة للقياس (1) (Hair et al. 2006). وقد كانت النتائج على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1) جدول ثبات الأداة (كرونباخ الفا)

المتغيرات	عدد الفقرات	كرونباخ إلفا
التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية	8	%71.4
العناية المهنية في اكتشاف الغش	11	%73.3
الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني	11	%87,8
الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة	9	%96.8
الالتزام بمعايير جودة التدقيق	11	%72.4
اكتشاف حالات غسل الأموال في البنوك التجارية الأردنية	25	%85,7

بالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت الباحثة اختبارات التوزيع الطبيعي (Normality) والعلاقة الخطية (Linearity) بالاضافة الى التشتت والتباين في اجابات العينة (Homoscedasticity) بعد جمع البيانات النهائية من عينة الدراسة. حيث تم استخدام الانحدار البسيط لاختبار الفروض الأساسية الخمسة السابقة قبل إجراء الانحدار المتعدد (Hair et al., 2007) . وكانت النتائج على النحو التالي:

نتائج العلاقة الخطية من خلال (scatter plot diagrams) لعدة متغيرات اشارت بأن شكل العلاقة خطية ولايوجد دليل في البيانات الحالية يدل على عدم وجود علاقة غير خطية. كما اكد اختبار (Homoscedasticity) من خلال (scatter plot diagrams) بأن التباين في المتغير التابع هو نفس التباين لجميع قيم المتغيرات المستقلة. وهكذا فقد اصبحت البيانات جاهزه لاستخدام الانحدار المتعدد (Multiple Regression) من اجل اختبار الفرضيات . وفيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي للبيانات، فأن الرسم الفوتغرافي (Q-Q plot) يبدو متجانس. وهذا يدل على ان عينة الدراسة متجانسة بالنسبة الى مجتمع الدراسة. وبالنسبة إلى اختبار التوزيع الطبيعي الدراسة اعتمدت شكل الجرس (bell distribution) ذات المتوسط صفر والانحراف المعياري واحد. وبالنظر الى التوزيع الطبيعي من خلال الرسم البياني نرى بأن التوزيع الطبيعي خالي من عدم التشتت (heteroscedasticity).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

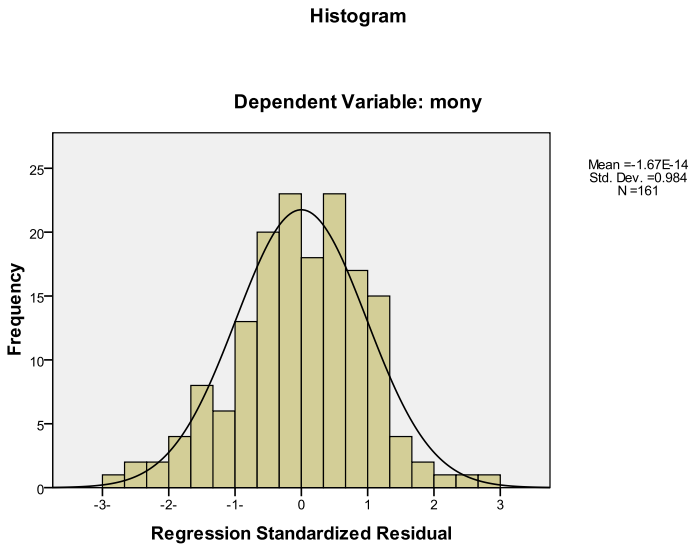

شكل رقم (2)

كما أكدت النتائج الإحصائية أن العلاقة خطية (Linearity) وكما هو مبين تاليا :

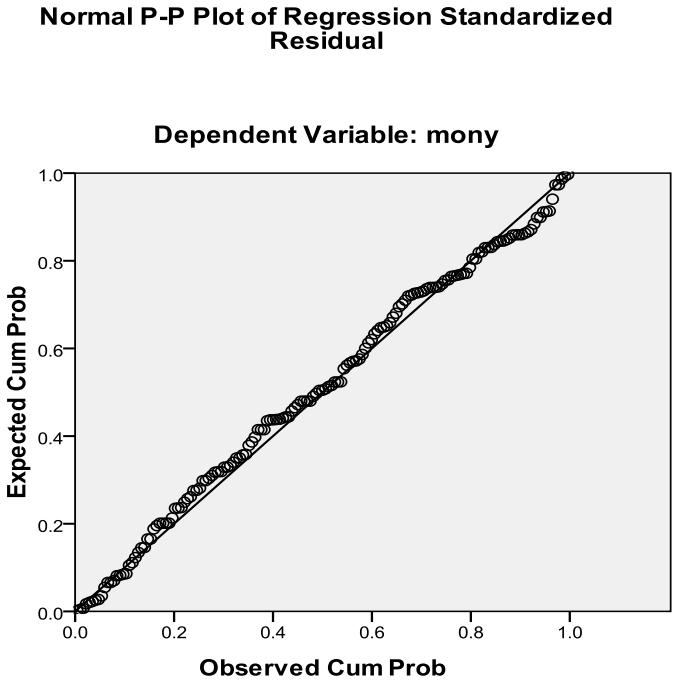

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (3)

بالاضافة الى التشتت والتباين في اجابات العينة (Homoscedasticity) بعد جمع البيانات النهائية من عينة الدراسة. حيث سيتم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار الفروض الأساسية الخمسة السابقة (Hair et al., 2007) (2)

الطريقة الثالثة: الصدق المعياري (Criterion Validity)

هذا النوع من الاختبار تم من خلال اختبار الدور بين المتغيرات الخمسة المستقلة من جه وبين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع (كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية) من جه اخرى. وسوف تستفيد الباحثة من هذا الاختبار من خلال الارتباط بيرسون الذي يبين قوة الدور بين متغيرين حيث يكون الارتباط عند مستوى ذات دلالة احصائية 1% قويا ومؤكدا بان درجة الثقة 99% ، وعند مستوى ذات دلالة احصائية 5% تؤكد بان الدور بين متغيرين تكون بمستوى 95%. وقد أكد(Hair et al. 2006) بان الارتباط العالي 90% فما فوق يعتبر مؤشرا على وجود ارتباط داخلي قوي (Collinearity) بين المتغيرات. ايضا Variance Inflation Factor (VIF) المرتفع يدل على وجود ارتباط داخلي عالي بين المتغيرات المستقلة وهذا يسمى Collinearity or Multicollinearity. ايضا (VIF) مربوط بشكل مباشر بقيمة Tolerance (TOL) وقد لاحظ (Hair et al. 2006) بان قيمة (TOL) 0.10 متفقة مع قيمة (VIF) إذا كانت 10 أو أكثر. وسوف تظهر نتائج تشخيص العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض (Multicollinearity Diagnostics) قبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات للتأكد بان العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض متدنية أي اقل من 90% وهذا يدل على عدم وجود ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) كما ويؤكد اختبار (VIF و TOL) على عدم وجود هذه العلاقة وكما هو مبين في الجدول رقم (2) و (3) .

جدول رقم (2) العلاقة الداخلية بين المتغيرات المستقلة

	Collinearity Statistics	
المتغيرات	Tolerance	VIF
التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية	0.798	1.254

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناية المهنية في اكتشاف الغش	0.593	1.685
الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني	0.924	1.082
الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة	0.787	1.271
الالتزام بمعايير جودة التدقيق	0.752	1.329

جدول رقم (3) الارتباط بين المتغيرات (بيرسون)

ارتباط بيرسون	كشف حالات غسل الأموال	الالتزام بالمسؤولية	العناية المهنية في اكتشاف الغش	الالتزام بالأخلاقيات	الالتزام بالقوانين والتشريعات	الالتزام بمعايير جودة التدقيق
كشف حالات غسل الأموال	1.000					
الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	0.572	1.000				
العناية المهنية في اكتشاف الغش	0.431	0.494	1.000			
الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني	0.466	0.476	0.223	1.000		
الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة	0.357	0.002	0.228	0.33	1.000	
الالتزام بمعايير جودة التدقيق	0.496	0.142	0.040	0.019	0.511	1.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-9-2) التحليل العاملي (factor analysis)

استخدمت الدراسة التحليل العاملي لتخفيض عدد المتغيرات المتشابهة ويؤكد هذا التحليل بأن حجم العينة المناسبة يجب أن يكون من 150 فأكثر بالإضافة إلى انه يبين قوة العلاقة بين الفقرات التي تقيس المتغيرات ، وبشكل عام كلما كانت العينة كبيرة كلما كان الارتباط العاملي بين المتغيرات افضل واكثر اعتمادية وهذا يتوافق مع الدراسة الحالية كون حجم العينة بلغ 161 مستجيب، وقد أظهرت نتائج التحليل العاملي للدراسة الحالية ان (factorability of the correlation matrix) اعتبرت مناسبة للتحليل العاملي كون العلاقة (r) بين فقرات الاداه بلغت 30% و أكثر وكون (Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy)) بلغت أكثر من 60% فان الدلالة الاحصائية سوف تكون $p \leq .05$ وهذا ما اكدته نتلئج التحليل ل (kmo) وكما هو مبين على النحو التالي:

جدول رقم (4)KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.631
Bartlett's Test of Approx. Chi-Square	1440
Sphericity	4.031
df	2775
Sig.	.000

وكون التحليل العاملي يعتمد على الارتباط فانه من المفروض ان تكون العلاقة بين المتغيرات خطية ، وهذا ما اكدته نتائج التحليل الاحصائي لهذه الدراسة بان علاقة المتغيرات متفقه مع ذلك وإنها خطية كما ظهر من خلال((scatter plot diagrams (Tabachnick and Fidell, 2007)

وبناءا على ماسبق من نتائج إحصائية لأداة الدراسة والتي اظهرت جميعها بانها ذات دلالة احصائية فان بيانات الدراسة جاهزه لاختبار الفرضيات وذلك من خلال استخدام الانحدار المتعدد.

(3-9-3) الانحدار المتعدد

استخدمت هذه الدراسة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) في اختبار الفرضيات حيث تم استخدام المقياس الفتري (Interval Scale) في قياس متغيرات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش والالتزامات ألأخلاقية و قواعد السلوك المهني و الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الالتزام بمعايير جودة التدقيق. أما المتغير التابع تم قياسه باستخدام المقياس الفتري (Interval Scale). وبما إن الدراسة قد استخدمت أكثر من متغير مستقل مع متغير تابع واحد وباستخدام المقاييس المذكورة أعلاه فقد اعتمدت الباحثة على التحليل الاستدلالي مستخدمة الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات معتمدة على (Bivariate Analysis) لإيجاد العلاقة بين كل متغير مستقل على حذا مع المتغير التابع، بالإضافة إلى إيجاد علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع بعضها كدفعة واحدة مع المتغير التابع مستخدمتا التحليل المتعدد (Multivariate Analysis) وقد اعتمدت الباحثة باستخدام التحليل الاحصائي على (Hair et.al. 2006).

(4-9-3) تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

تم استخدام العلاقة الثنائية (bivariate associations) حيث تم استخدام معامل الارتباط بيرسون وهو عبارة عن قياس العلاقة الخطية بين المتغيرات حيث يبلغ مداه من -1 إلى 1 . هذه القيمة تشير الى قوة العلاقة بين المتغيرات وتشير القيمة صفر إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات أما الارتباط 1 يشير إلى وجود علاقة ايجابية قوية و القيمة -1 تشير إلى وجود علاقة سلبية قوية بين المتغيرات. لذلك فقد أكد (Cohen, 1988) بان تفسير قوة العلاقة بين متغيرين تكون كما يلي:

جدول رقم (5) قوة العلاقة بين المتغيرات

العلاقة	قوة العلاقة
من 0.10 إلى 0.29 أو من -0.10 الى – 0.29	متدنية
0.30 الى 0.49 من – 0.30 إلى – 0.49	متوسطة
من 0.50 الى 1 او من– 0.50 إلى – 1	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت نتائج الدراسة العلاقة بين المتغيرات كما هي في الجدول رقم (6)

جدول رقم (6) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير والتابع

المتغيرات	معامل العلاقة	مستوى الدلالة الاحصائية	قوة العلاقة
الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية مع اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية	0,572	0,000	مرتفعة
بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش مع اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية	0.431	0.012	متوسطة
الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني مع اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية	0.466	0.000	متوسطة
الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة مع اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية	0.357	0.001	متوسطة
الالتزام بمعايير جودة التدقيق مع اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية	0.496	0.008	متوسطة

تحليل العلاقة الإحصائية الثنائية تبين ان هناك علاقة قوية و دالة إحصائيا بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية مع اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية ، ومن جهة أخرى فان نتائج العلاقة الإحصائية الثنائية بين ان بذل العناية المهنية في اكتشاف الغش مع اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية كانت متوسطة وذات دلالة إحصائية وكذلك علاقة كل من الالتزامات ألأخلاقية و قواعد السلوك المهني و الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة و الالتزام بمعايير جودة التدقيق كانت متوسطة وذات دلالة إحصائية أيضا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

(4-1) تمهيد

(4-2) عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة لغايات التحليل

(4 -3) تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للمستجيبين

(4-4) تحليل بيانات فرضيات الدراسة

(4-5) نتائج واختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1-4) تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضا للبيانات وتحليلها ومناقشتها في ضوء أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة ، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة ، وسيتم البدء بتقديم وصفا للخصائص الديمغرافية للمستجيبين ومن ثم الانتقال إلى اختبار فرضيات الدراسة .

(2-4) عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة لغايات التحليل

جدول رقم (7) عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة لغايات التحليل

البيان	العدد	النسب المئوية
الاستبيانات الموزعة	217	%100
الاستبيانات المستردة	173	% 80
الاستبيانات الغير صالحة للتحليل	12	% 055
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	161	% 74

يبين الجدول رقم (7) أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغت 217 استبانة على المدققين الخارجين حيث تم استرداد 173 استبانة بنسبة 80% ، وقد بلغت الاستبيانات الغير صالحة للتحليل 12 بنسبة 6% أما الاستبيانات الخاضعة للتحليل فقد بلغت 161 استبيانه بنسبة 74% وهذه نسبة مقبولة إحصائيا.

(4 – 3) تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية للمستجيبين

استخدمت الباحثة الإحصاء الوصفي لوصف العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة حيث بين التحليل الإحصائي للعوامل الديمغرافية النتائج التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1-3-4) المؤهل العلمي

جدول رقم (8) المؤهل العلمي

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	148	91.9
ماجستير	11	6.8
دكتوراه	2	1.2
المجموع	161	100.0

يبين الجدول رقم (8) آن عدد المدققين الذين يحملون شهادة البكالوريوس 148 مدقق بنسبة 919% اما الذين يحملون شهادة الماجستير بلغ عددهم 11 مدقق وبنسبة 6.8 % أما المدققين الذين يحملون شهادة الدكتوراه فقد بلغ عددهم 2 وبنسبة 1.2% ، تلاحظ الباحثة ان جميع المدققين يحملون شهادات علمية تتوافق مع تعليمات منح شهادة مزاولة المهنة في الاردن وهذا مؤشر على ان جميع المستجيبين مدركين للإجابة على اسئلة الدراسة.

(2-3-4) الخبرة

جدول رقم (9) الخبرة

الفئات	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	14	8.7
من 5الى اقل من 10 سنوات	103	64.0
من 10 الى اقل من 15 سنة	42	26.1
اكثر من 15 سنة	2	1.2
المجموع	161	100.0

يبين الجدول رقم (9) آن عدد المدققين الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات بلغ 14 مدقق وبنسبة 8.7% أما المدققين الذين خبرتهم من 5 الى اقل من 10 سنوات بلغ عددهم 103 بنسبة 64% أما المدققين الذين خبرتهم من 10 الى اقل من 15 سنة بلغ عددهم 42 بنسبة 26% أما المدققين الذين خبرتهم من 15 سنة فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ عددهم 2 وبنسبة 1.2 % . يشير هذا الجدول الى اهمية الخبرة لدى المدققين في مجالات التدقيق وخاصة تدقيق وكشف حالات غسل الاموال، حيث تبين ان الغالبية العظمى من المدققين لديهم خبرة في التدقيق اكثر من 5 سنوات وهذا مؤشر على ان المدققين يتمتعون بخبرات عالية في مجالات التدقيق مما يسهم ذلك على تعميم اكثر لنتائج الدراسة الحالية.

(3-3-4) الشهادات المهنية

جدول رقم (10) الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة
CMA اضافة الى JCPA	9	5.6
JCPA	152	94.4
المجموع	161	100.0

بين الجدول رقم (10) أن التحليل الوصفي للشهادات المهنية التي يحملها المدققين الخارجيين الأردنيين قد بلغت 9 شهادات CMA بالاضافة الى شهادة مزاولة مهنة التدقيق في الاردن JCPA وبنسبة 5.6% أما المدققين الذين يحملون شهادات JCPA 152 مدقق وبنسبة 94.4%. وهذا مؤشر على ان جميع المستجيبين على اداة الدراسة هم من المدققين المرخصين لمزاولة المهنة مما يدل ذلك على اعطاء مؤشرات ايجابية نحو صدق نتائج الدراسة وقابليتها للتعميم بشكل افضل.

(4-3-4) المسمى الوظيفي

جدول رقم (11) المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدراء التدقيق	36	22%
رئيس الفريق	2	1.2%
المدققين	105	65%
المدقق المساعد	18	11.2
المجموع	161	100%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (11) أن التحليل الوصفي للمسمى الوظيفي قد بين أن عدد مدراء التدقيق 36 وبنسبة 22% وأن عدد رئيس الفريق قد بلغ 2 وبنسبة 1.2% بينما بلغ عدد المدققين 105 وبنسبة 65% أما عدد المدقق المساعد فقد بلغ 18 وبنسبة 11.2%. نلاحظ بان معطيات المسمى الوظيفي تتوافق مع المستجيبين من حيث درجة الثقة في الاجابات على اسئلة اداة الدراسة والوصول الى نتائج اكثر مصداقية.

(4-4) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

(1-2-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية

تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية	النتيجة
.1	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال التدقيق ضمن المعايير المطلوبة	3.6708	.09643	7	متوسطة
.2	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال فحص الانظمة المالية والادارية والتأكد من ملائمتها للعمليات التشغيلية	3.4037	.11054	6	متوسطة
.3	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك بإبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية	4.0745	.08523	3	مرتفعة
.4	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال تبصير اداره البنك عن المخالفات الجوهرية للقوانين والانظمه حتى يتم تدارك ذلك في الوقت المناسب	4.2236	.05571	1	مرتفعة
.5	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال التأكد من ان تقديرات الادارة متفقة مع الاصول المحاسبية	3.9565	.07598	4	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.6	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال تقدير المخاطر وتشخيص المشاكل	4.1304	.05985	2	مرتفعة
.7	يلتزم مدققي الحسابات بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه ظاهرة غسيل الأموال	3.9565	.06496	4	مرتفعة
.8	توجد رؤية واضحة لدى مدققي الحسابات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.	3.7702	.07117	5	مرتفعة
التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية		4.0932	.02701	مرتفعة	

يشير الجدول رقم (12) الى ان متوسطات متغير التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية قد جاءت بالمستوى المرتفع ،وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.6708 - 4.2236)، وقد جاءت الفقرة "يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال تبصير اداره البنك عن المخالفات الجوهرية للقوانين والانظمه حتى يتم تدارك ذلك في الوقت المناسب" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.2236) بينما جاءت الفقرة "يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال التدقيق ضمن المعايير المطلوبة" في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي يبلغ (3.6708).

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى مرتفع من التأثير لمتغير التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة من المدققين الخارجين، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.0932)، وهذا يشير الى ان استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن المدققين ينظرون الى ضرورة تبصير اداره البنك عن المخالفات الجوهرية للقوانين والانظمه حتى يتم تدارك ذلك في الوقت المناسب كونها تعد جزءا اساسيا في التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية.

وتعتقد الباحثة أن تقارب الاستجابات على فقرات التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية يعود الى أن هذا المتغير اصبح في الوقت الحالي يشكل ركنا اساسيا وضروريا في عمل المدققين وخاصة تجاه حالات غسل الاموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-2-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العناية المهنية في اكتشاف الغش

تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العناية المهنية في اكتشاف الغش وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير العناية المهنية في اكتشاف الغش

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية	النتيجة
.9	يتم ممارسة الشك المهني عند تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها	4.0621	.80381	3	مرتفعة
.10	يتم تدقيق التقديرات المحاسبية التي قد ينتج عنها تحريفات مادية	4.0311	.77800	4	مرتفعة
.11	يتم تقدير المخاطر المحتملة عن وجود غش او خطأ يؤدي الى تحريفات جوهرية	3.8137	.90970	7	مرتفعة
.12	يتم القيام بالتدقيق التفصيلي(الشامل)للحسابات ذات المخاطر المرتفعة	3.8882	1.15105	5	مرتفعة
.13	يتم الاستفسار من الادارة عن اي غش أو خطأ مهم تم اكتشافه	4.1801	.91439	2	مرتفعة
.14	يتم إجراء اختبارات موسعة للرقابة الداخلية من ناحية تصميمها وتطبيقها	3.2857	1.42051	10	متوسطة
.15	يتم استخدام الاجراءات التحليلية في مختلف مراحل التدقيق	3.8223	.97619	6	مرتفعة
.16	يتم الاستفسار من الادارة العليا والمكلفين بالرقابة لتحديد اذا كان لديهم معرفة فعلية أو شك بوجود غش أو خطأ مادي	3.6832	1.39831	9	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.17	يتم تحديد اي علاقات غير عادية أو غير متوقعة تم تحديدها عند ادلة الاجراءات التحليلية	3.6894	1.40195	8	مرتفعة
.18	يتم التركيز على ادلة التدقيق التي يتم الحصول عليها من مصادر خارج الوحدة الخاضعة للتدقيق.	3.8882	1.29901	5	مرتفعة
.19	يتم تقييم المعلومات التي قد تساعد في تحديد مخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب الغش.	4.2422	1.09987	1	مرتفعة
العناية المهنية في اكتشاف الغش		3.9249	.48856	مرتفعة	

يشير الجدول رقم (13) الى ان متوسطات متغير العناية المهنية في اكتشاف الغش قد جاءت بالمستوى المرتفع ،وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.2857 - 4.2422)، وقد جاءت الفقرة " يتم تقييم المعلومات التي قد تساعد في تحديد مخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب الغش." في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.2422) بينما جاءت الفقرة " يتم إجراء اختبارات موسعة للرقابة الداخلية من ناحية تصميمها وتطبيقها" في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي يبلغ (3.2857).

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى مرتفع من التأثير لمتغير العناية المهنية في اكتشاف الغش من وجهة نظر عينة الدراسة من المدققين الخارجين، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.9249)، وهذا يشير الى ان استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن المدققين ينظرون الى ضرورة العناية المهنية في اكتشاف الغش حيث يعد ذلك جزءا اساسيا في عمل المدقق تجاه كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية.

وتعتقد الباحثة أن تقارب الاستجابات على فقرات التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية يعود الى أن هذا المتغير اصبح في الوقت الحالي يشكل ركنا اساسيا وضروريا في عمل المدققين وخاصة تجاه حالات غسل الاموال.

(3-2-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني

تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية	النتيجة
20	يتمتع مدقق الحسابات بقدر كاف من الاستقامة والأمانة في علاقاته المهنية وعلاقات الأعمال	3.4658	.11757	11	متوسطة
21	يتمتع المدقق بالصدق والاستقامة والإخلاص التي تعتبر دافعا له للالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني	3.7453	.10980	8	مرتفعة
22	يتمتع مدقق الحسابات بقدر كاف من الثقة والمسئولية والأمانة	3.9317	.06300	7	مرتفعة
23	تتوافق تصرفات وقرارات مدقق الحسابات مع مبدأ النزاهة .	3.9983	.09988	5	مرتفعة
24	يتمتع مدقق الحسابات بإتقان العمل والالتزام بالحياد والتحلي بالأخلاق الحميدة.	4.0062	.07707	4	مرتفعة
.25	يساهم الثواب والعقاب الإلهي في دفع مدقق الحسابات للالتزام بالسلوك الأخلاقي والمهني	4.1118	.09241	2	مرتفعة
.26	تعتبر المراقبة على اعمال مدقق الحسابات دافعا له للالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني	3.7205	.10581	9	مرتفعة
.27	يلتزم مدقق الحسابات بعدم المضاربة باسهم البنك الذي يدقق حساباته سواء اجري هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.	3.4907	.10974	10	متوسطة
.28	يلتزم مدقق الحسابات بقواعد السلوك المهني عند ممارساتهم لعملهم المهني في البنوك التجارية	4.0807	.08542	3	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

29	يلتزم مدقق الحسابات بعدم القيام بأعمال مخلة بقواعد السلوك المهني والمهنة ككل.	4.2360	.08290	1	مرتفعة
30	يلتزم مدقق الحسابات أن لا يفصح عن أي معلومات سرية تم الحصول عليها خلال العمل المهني له ألا بموافقة ورضاء العميل	3.9503	.08890	6	مرتفعة
الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني		3.8848	.05291	مرتفعة	

يشير الجدول رقم (14) الى ان متوسطات متغير الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني قد جاءت بالمستوى المرتفع ،وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.4658 - 4.2360)، وقد جاءت الفقرة " يلتزم مدقق الحسابات بعدم القيام بأعمال مخلة بقواعد السلوك المهني والمهنة ككل" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.2360) بينما جاءت الفقرة " يتمتع مدقق الحسابات بقدر كاف من الاستقامة والأمانة في علاقاته المهنية وعلاقات الأعمال " في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي يبلغ (3.4658).

وتشير هذه النتيجة الى أن استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات وتعكس مثل هذه الاستجابات على الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني تساعد المدققين في ان يكونوا اكثر كفاءة واكثر فاعلية في حل المشكلات المحاسبية التي يواجهونها، وتوفر لهم بيئة للعمل وأداء محاسبي أكثر مرونة وأقل تعقيدا، ويؤكد المدققين على أهمية الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني والتي تساعد على اكتشاف أي من حالات غسيل الاموال.

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى مرتفع من التأثير لمتغير الالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني من وجهة نظر عينة الدراسة من المدققين الخارجين، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.8848).

(4-2-4) الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة

تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية	النتيجة
31	يلتزم مدققي الحسابات بالأنظمة والقوانين ذات الصلة بالمهنة وتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة	4.0000	.08543	9	مرتفعة
32	يتم فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة الرقابة والمراقبة المالية الداخلية للبنك والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله	4.3665	0.5757	4	مرتفعة
33	يلتزم المدقق بتطبيق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة	4.3479	.06121	6	مرتفعة
34	يوجد لدى مدقق الحسابات دراية تامة بأحكام التشريعات النافذة في الأردن تجاه ظاهرة غسيل الأموال ويلتزم بها	4.3913	.05585	2	مرتفعة
35	يوجد لدى المدقق المعرفة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الاردن تجاه غسيل الاموال ويلتزم بها	4.3727	.05566	3	مرتفعة
36	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية	4.3416	.06299	8	مرتفعة
37	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون الشركات الاردني	4.3975	.05159	1	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

38	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون هيئة الاوراق المالية	4.3540	.06131	5	مرتفعة
39	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون البنك المركزي	4.3478	.05928	7	مرتفعة
الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة		4.4079	.04246	مرتفعة	

يشير الجدول رقم (15) الى ان متوسطات متغير الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة قد جاءت بالمستوى المرتفع ،وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.0000 - 4.3975)، وقد جاءت الفقرة " يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون الشركات الاردني " في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.3975) بينما جاءت الفقرة " يلتزم مدققي الحسابات بالأنظمة والقوانين ذات الصلة بالمهنة وتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة " في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي يبلغ (4.0000).

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى مرتفع من التأثير لمتغير التزام مدقق الحسابات بالقوانين والتشريعات النافذة من وجهة نظر عينة الدراسة من المدققين الخارجين، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.4079)، وهذا يشير الى ان استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن المدققين ينظرون الى ضرورة الالتزام بالقوانين والتشريعات كونها تعد جزءا اساسيا في التزام مدقق الحسابات بمسؤولياته التدقيقية تجاه كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية.

وتعتقد الباحثة أن تقارب الاستجابات على فقرات التزام مدقق الحسابات بالقوانين والتشريعات يعود الى أن هذا المتغير اصبح في الوقت الحالي يشكل ركنا اساسيا وضروريا في عمل المدققين وخاصة تجاه حالات غسل الاموال.

(5-2-4) الالتزام بمعايير جودة التدقيق

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بمعايير جودة التدقيق

تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بمعايير جودة التدقيق وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الالتزام بمعايير جودة التدقيق

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية	النتيجة
40	يلتزم مكتب التدقيق بالقيام برقابة الجودة، وسياساتها وإجراءاتها.	4.2422	.05830	2	
41	يلتزم مكتب التدقيق والعاملين بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية	4.1801	.06242	4	
42	لدى المدققين معرفة تامة بالصناعة التي يعمل بها العميل (الشركات المنوي تدقيقها) ويلتزم بها	3.9130	.04695	7	
43	يتمتع المدققين بفهم سياسات وإجراءات رقابة الجودة بالمكتب ويلتزم بها	3.5342	.06417	11	
44	يلتزم المدققين بالتأكد من الاجراءات التي تم إنجازها فيما يتعلق بالحصول على إثبات بأن فريق التدقيق قد التزم بسياسات وإجراءات الجودة التي يتبناها مكتب التدقيق	4.0373	.06034	5	
45	يلتزم المدققين بالتقويم المستمر لنظام رقابة الجودة في مكتب التدقيق	4.2360	.06740	3	
46	يلتزم المدققين في تقديم أعمال التدقيق في الوقت المناسب ودون تأخير	3.9938	.07605	6	
47	يلتزم المدققين بتقديم معلومات تتصف بالشمولية والفاعلية	3.6957	.08454	9	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

48	يلتزم المدققين بتطوير وتحسين نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار	4.3540	.06003	1	
49	يلتزم المدققين في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز	3.6584	.07164	10	
50	يلتزم المدققين في جعل تقاريرهم تفي بمتطلبات العميل والمجتمع	3.8323	.05304	8	
الالتزام بمعايير جودة التدقيق		4.0299	.03061		

يشير الجدول رقم (16) الى ان متوسطات متغير الالتزام بمعايير جودة التدقيق قد جاءت بالمستوى المرتفع ،وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.5342 - 4.3540)، وقد جاءت الفقرة " يلتزم المدققين بتطوير وتحسين نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار." في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.3540) بينما جاءت الفقرة " يتمتع المدققين بفهم سياسات وإجراءات رقابة الجودة بالمكتب ويلتزم بها " في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي يبلغ (3.5342).

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى مرتفع من التأثير لمتغير الالتزام بمعايير جودة التدقيق من وجهة نظر عينة الدراسة من المدققين الخارجين، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.0299)، وهذا يشير الى ان استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات وتعكس مثل هذه الاستجابات على أن المدققين ينظرون الى ضرورة الالتزام بمعايير جودة التدقيق حيث يعد ذلك جزءا اساسيا في عمل المدقق تجاه كشف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية.

وتعتقد الباحثة أن تقارب الاستجابات على فقرات التزام مدقق الحسابات للالتزام بمعايير جودة التدقيق يعود الى أن هذا المتغير اصبح في الوقت الحالي يشكل ركنا اساسيا وضروريا في عمل المدققين وخاصة تجاه حالات غسل الاموال.

(6-2-4) اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية

تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاهمية	النتيجة
51	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة	4.1925	.05677	2	
52	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها	3.9130	.09174	13	
53	يلتزم البنك بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية	4.1118	.08218	5	
54	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة	4.2422	.05416	1	
55	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها	3.9565	.07749	10	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

56	يلتزم البنك بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية	4.1677	.05519	3	
57	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة	4.0373	.05424	8	
58	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها	3.5590	.07971	25	
59	يلتزم البنك بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية	4.1242	.05694	4	
60	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة	4.0000	.06535	9	
61	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها	3.6708	.08349	23	
62	يلتزم البنك بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية	3.7702	.09168	19	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

63	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة	3.7888	.09749	18	
64	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها	3.9134	.09628	12	
65	يلتزم البنك بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية	4.0621	.07356	7	
66	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة	3.9193	.07781	11	
67	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها	3.9068	.08162	14	
68	يلتزم البنك بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية	3.9006	.06780	15	
69	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة	3.7143	.07395	20	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

70	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها	3.8385	.08674	17	
71	يلتزم البنك ببذل العناية الخاصة بشأن العمليات غير المعتادة مثل العمليات النقدية التي تزيد قيمتها عن 20000 أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية	4.0932	.05272	6	
72	يلتزم البنك بمراقبة الحوالات الالكترونية التي تزيد قيمتها عن 700 دينار أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية	3.8509	.06950	16	
73	يلتزم البنك بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات المتعلقة بالعناية الواجبة بشأن العملاء لمده خمس سنوات على الأقل من تاريخ انجاز العملية أو إنهاء العلاقة حسب واقع الحال	3.6646	.11520	24	
74	يلتزم البنك بالإخطار عن العمليات المشتبه بها	3.7081	.09798	21	
75	يلتزم البنك بوضع نظام داخلي مناسب لمكافحة عمليات غسل الأموال	3.6894	.10872	22	
المتغير التابع: اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية		4.0800	.02478	مرتفعة	

يشير الجدول رقم(17) الى أن متوسطات المتغير التابع (اكتشاف حالات غسل الاموال) قد جاءت بالمستوى المرتفع، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.5590 - 4.2422)، وقد جاءت الفقرة " يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة" في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.2422) بينما جاءت الفقرة " يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها" في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.5590).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير النتيجة العامة الى وجود مستوى مرتفع للمتغير التابع من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.0800) وهذا يشير الى أن اسجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وبدرجة عالية على جميع الفقرات.

(5-4) تحليل بيانات فرضيات الدراسة و اختبار الفرضيات

الهدف من اختبار الفرضيات هو للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وللوصول إلى نتائج الاختبار فقد اعتمدت الباحثة على التحليل الاحصائي التالي:

(1-5-4) معامل الانحدار المتعدد

تم استخدام معامل الانحدار المتعدد لبيان اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وكما هو مبين في الجدول ادناه رقم (18).

جدول رقم (18) اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1 (Constant)	1.978	.396		4.995	.000	1.196	2.760					
الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	.533	.055	.515	7.888	.000	.325	.542	.572	.535	.460	.798	1.254
العناية المهنية في اكتشاف الغش	.425	.050	.336	5.242	.002	.365	.481	.560	.490	.354	.593	1.685
م بالاخلاقيات وقواعد السلوك المهني	.470	.029	.352	5.793	.000	.454	.228	.466	.422	.338	.924	1.082
الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة	.456	.036	.331	4.958	.027	.435	.309	.435	.323	.325	.787	1.271
الالتزام بمعايير جودة التدقيق	.501	.054	.493	6,995	.007	.527	.391	.412	.321	.353	.752	1.329

a. المتغير التابع (كشف حالات غسل الاموال)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبن من خلال جدول رقم (18) بانه تم استخدام (Beta) حتى يتم برهنة أن معامل الانحدار ذات دلالة إحصائية ومن خلالها يتم مقارنة كل متغير مع الآخر، لذلك فان قيمة بيتا الأكبر للمتغير تدل على إن قوة تأثير ودور هذا المتغير هي الأكبر على المتغير التابع بمستوى دلالة إحصائية $\alpha < \%\ 5$. لذلك نرى من خلال هذا الاختبار ترتيب قيم بيتا من حيث قوة اثر المتغيرات المستقلة ودورها على المتغير التابع متجاهلين الإشارة السالبة.

بالرجوع إلى الجدول رقم (18) بينت نتائج هذه الدراسة أن قيمة بيتا الأكبر هي (.515) للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ، هذا يعني بان هذا المتغير له مساهمه فعالة في دوره وتأثيره على المتغير التابع كما أن هذا المتغير ذات دلالة احصائية.

أما قيمة بيتا للمتغيرات المستقلة الأخرى فقد كانت كما يلي: الالتزام بمعايير الجودة = .493 الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني = .352 العناية المهنية في اكتشاف الغش = (.336) الالتزام بالقوانين والتشريعات (.331) نلاحظ بان جميع المتغيرات المستقلة لها تاثير ايجابي على المتغير التابع وجميعها دالة إحصائيا على المتغير التابع.

أما عن معادلة الانحدار فقد أصبحت على النحو التالي:

$$Y= \beta_1.533+ \beta_2.425+ \beta_3.470+ \beta_4.456+ \beta_5.501 + \varepsilon$$

(2-5-4) ملخص نموذج الانحدار (Model Summary)

لتقييم (R Square Coefficient) R^2 فقد استخدمت الباحثة ملخص نموذج الانحدار وكما هو مبين في الجدول التالي رقم (19):

جدول رقم (19) Model Summary(b) (ملخص النموذج)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.687[a]	.472	.455	.23922

a. . المتغيرات المستقلة (الثابت) ، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، العناية المهنية في اكتشاف الغش، الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، الالتزام بمعايير جودة التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

b. المتغير التابع: كشف حالات غسل الاموال في البنوك التجارية الاردنية

يشير جدول رقم (19) الى انه تم استخدام R Square لتقييم معادلة الانحدار، كما ان R Square تشير إلى نسبة التباين للمتغير التابع نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة، فإذا كانت R Square تساوي 1 فان هذا يعني بان هناك علاقة خطية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن جهة أخرى إذا كانت قيمةR Square تساوي صفر فان هذا يدل على عدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وبناء على ذلك فان نموذج الانحدار لهذا البحث تساوي .472 وهذا يدل على ان نموذج الانحدار يبين مقدار التباين في المتغير التابع.

اما جدول رقم (20) فانه يشير الى اختبار (ANOVA) لبيان مدى الدلالة الاحصائية لنموذج الانحدار وكما هو مبين تاليا:

جدول رقم (20)(b)ANOVA

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.940	5	1.588	27.750	.000[a]
	Residual	8.870	155	.057		
	Total	16.810	160			

a. المتغيرات المستقلة (الثابت) ، الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، العناية المهنية في اكتشاف الغش، الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، الالتزام بمعايير جودة التدقيق.

b . المتغير التابع: كشف حالات غسل الاموال في البنوك التجارية الاردنية

يشير الجدول رقم (20) الى اختبار (ANOVA) فقد بين أن نموذج الدراسة ذات دلالة إحصائية .000 = α ومن خلال هذا النموذج تبين بان علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع بعضها مع المتغير التابع هي علاقة ايجابية قوية تبلغ R= 0.687

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(6-4) نتائج واختبار فرضيات الدراسة

(1-6-4) الفرضية الرئيسية:

"لا يوجد دور للتدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية"

بالرجوع الى جدول رقم (19و 18) و بعد إجراء الاختبارات للفرضيات الفرعية المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخمسة (الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال، ألالتزامات ألأخلاقية و قواعد السلوك المهني، الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، الالتزام بمعايير جودة التدقيق) تبين أن جميعها مجتمعة لها دور وتأثير ايجابي وعلاقة ذات دلالة احصائية على المتغير التابع (اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية) بلغت 68.7 %، وهذا يؤكد أن للتدقيق الخارجي دور ايجابي في التأثير على المتغير التابع حيث أن التزام المدققين بالأبعاد المستقلة الخمسة يؤدي الى زيادة اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية كما ان جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية في المساهمة في اكتشاف حالات غسل الأموال وبناء على ذلك فانه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي يوجد دور للتدقيق الخارجي في كشف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية"

أما نتائج اختبار الفرضيات الفرعية فقد كانت على النحو التالي:

(2-6-4) الفرضية الفرعية الأولى :

لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

بالإشارة إلى جدول رقم (18) إن كل وحده واحدة تزداد في المتغير المستقل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية فانه من المتوقع أن يزداد ما مقداره 0.533 في المتغير التابع ، كما أن اتجاه العلاقة ايجابية، أما عن قيمة T فإنها = 7.888 ألفا اكبر من 05. وهذا يدل على أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية له دور ومساهمة في التأثير على المتغير التابع كما انه دال إحصائيا، وبذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة على انه يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-6-4) الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال لاكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

با لإشارة إلى جدول رقم (18) تبين ان معامل بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال = 0.425 عند مستوى ذات دلالة إحصائية = 0.002 هذا يشير إلى أن كل وحدة تزداد في المتغير المستقل بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال فانه من المتوقع أن تزداد بمقدار 0.425 في المتغير التابع اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. إشارة المتغير موجبة. ويشير أيضا اختبار T إن قيمة T = 5.242 ، هذا يعني أن بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال لها دور وتساهم في التأثير على اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية ، وبالتالي فان نتائج هذا الاختبار جعلتنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة وهي يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال لاكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

(4-6-4) الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال ألالتزامات ألأخلاقية و قواعد السلوك المهني في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

با لإشارة إلى الجدول رقم (18) تبين أن معامل الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني = 0.470 عند مستوى ذات دلالة إحصائية = 0.000 هذا يشير إلى أن كل وحدة تتغير في المتغير المستقل الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني فانه من المتوقع أن تتغير بمقدار 0.470 في المتغير التابع اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. إشارة المتغير موجبة وهذا يدل على أن كل وحدة واحدة تزداد في الالتزام بأخلاقيات و قواعد السلوك المهني، فانه من المتوقع أن تزداد بمقدار 352. في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. ويشير أيضا اختبار T إن قيمة T = 5.793 عند مستوى ذات دلالة إحصائية = 0.000 هذا يعني أن ألالتزامات ألأخلاقية و قواعد السلوك المهني له دور و يساهم في التأثير على اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية ، وبالتالي فان نتائج هذا الاختبار جعلتنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة وهي يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال ألالتزامات ألأخلاقية و قواعد السلوك المهني في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(5-6-4) الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

با لإشارة إلى الجدول رقم (18) تبين أن معامل الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة = 0.456 عند مستوى ذات دلالة إحصائية = 0.027 هذا يشير إلى أن كل وحدة تتغير في المتغير المستقل الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة فانه من المتوقع أن تتغير بمقدار 0.456 في المتغير التابع اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. إشارة المتغير موجبة وهذا يدل على أن كل وحدة واحدة تزداد في الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، فانه من المتوقع أن تزداد بمقدار 0.456 في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. ويشير أيضا اختبار ت ان قيمة ت = 4.958 عند مستوى ذات دلالة إحصائية = 0.027 هذا يعني أن الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة لها دور وتساهم في التاثير على اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية ، وبالتالي فان نتائج هذا الاختبار جعلتنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة وهي يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

(6-6-4) الفرضية الفرعية الخامسة

: لا يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بمعايير جودة التدقيق في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

با لإشارة إلى الجدول رقم (18) تبين أن معامل الالتزام بمعايير جودة التدقيق = 0.501 عند مستوى ذات دلالة إحصائية = 0.007 هذا يشير إلى أن كل وحدة تتغير في المتغير المستقل الالتزام بمعايير جودة التدقيق فانه من المتوقع أن تتغير بمقدار 0.501 في المتغير التابع اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. إشارة المتغير موجبة وهذا يدل على أن كل وحدة واحدة تزداد في الالتزام بمعايير جودة التدقيق ، فانه من المتوقع أن تزداد بمقدار 0.501 في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. ويشير أيضا اختبار T إن قيمة T = 6.995 عند مستوى ذات دلالة إحصائية = 007. هذا يعني إن الالتزام بمعايير جودة التدقيق تساهم ولها دور في التأثير على اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية ، وبالتالي فان نتائج هذا الاختبار جعلتنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على انه يوجد دور للتدقيق الخارجي من خلال الالتزام بمعايير جودة التدقيق في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5 – 1) النتائج

(5 -2) التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(5 – 1) النتائج

أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام انه يوجد دور للتدقيق الخارجي في اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال وجود اثر للتدقيق الخارجي متمثل بإبعاده الخمسة (الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، بذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال، ألالتزامات ألأخلاقية و قواعد السلوك المهني، الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، الالتزام بمعايير جودة التدقيق)، كما ان المتغيرات المستقلة تربطها بالمتغير التابع علاقة ايجابية قوية.

وتؤكد نتائج الدراسة الى أن المدقق الخارجي ملتزم بتطبيق المتغيرات المستقلة الخمسة وان هذا الالتزام أدى إلى زيادة دوره ومساهمته في اكتشاف حالات غسل الأموال.

وبناءاً على ما سبق، فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (عطية احمد ، 2004) والتي توصلت إلى إن % 77 من العينة ترى أحقية المراجعة بمتابعة درجة التزام المؤسسات بقواعد مكافحة غسيل الأموال.

كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة حديثة ل (عبيد وعلي ،2014) والتي اكدت ان التدقيق الخارجي له دور حيوي لضمان بيئة رقابية سليمة للوحدة الاقتصادية بالاضافة الى زيادة مسؤولية المدقق الخارجي في أداء مهمته بمهنية عالية فيما يتعلق بالفحص الذي يهدف إلى الكشف عن مدى توفر ممارسات غسيل الأموال.

كما توافقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة **Simwayi and Guohua** والتي وجدت أن جميع البنوك تم تقييمها و مراجعتها بشكل مستقل فيما يتعلق بغسل الأموال من قبل المراجعين الخارجيين وان جميع البنوك لديها سياسات وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وعملت على تعيين موظف ضابط لأنشطة مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى تدريب موظفي البنك على مكافحة هذه الجريمة.

واخيرا، تساعد هذه النتائج على تمكين اصحاب القرار في معرفة اهمية دور التدقيق في اكتشاف حالات غسيل الاموال متوافقا ذلك مع المصلحة الوطنية.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

1. أظهرت نتائج الدراسة على وجود دور للمدقق في كشف حالات غسل الأموال من خلال التزامه بمسؤولياته الاجتماعية أثناء عملية التدقيق التي يقوم بها لدى البنوك التجارية الأردنية وان علاقة التدقيق ودوره بكشف حالات غسل الأموال ايجابية أي كلما كان المدقق ملتزما بمسؤولياته الاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلما كان له دورا هاما في كشف حالات غسل الأموال والعكس صحيح ، لذلك يعتبر التزام المدقق بمسؤولياته الاجتماعية جزءا أساسيا للعملية التدقيقية في مساهمتها نحو منع غسل الأموال كجزء أساسي في حماية الاقتصاد الوطني، وقد وافقت هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (الشرع،2009) حيث أكدت أن مسؤولية المدقق الاجتماعية تتجسد في التدقيق ضمن المعايير المطلوبة بالإضافة إلى تبصير إدارة المنظمة عن المخالفات الجوهرية للقوانين والأنظمة مثل حالات غسل الأموال حتى يتم تدارك ذلك في الوقت المناسب.

كما توافقت مع دراسة (Messier,2000) والتي جاء فيها أن التدقيق الاجتماعي يهدف إلى الفحص النقدي للإحداث و الظروف التي تمت في المنشأة حيث يهدف إلى إبداء الرأي الموضوعي عن سلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المنشأة كالمعلومات المتعلقة بغسل الأموال وذلك لتقديمها لمتخذي القرار كما انه يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة ، وتعتقد الباحثة ان أصحاب العلاقة في الأردن كالبنك المركزي والدولة بإمكانهم الاستفادة من هذه النتيجة نحو تعزيزها والتأكيد عليها فيما يخدم المصلحة الوطنية نحو مكافحة حالات غسل الاموال ومنع استخدام هذه الحسابات لوقف تاثيرها السلبي على الاقتصاد الاردني ، وتعتبر هذه النتيجة جزا اساسيا نحو تضييق فجوة السيطرة الكاملة على مستخدمي هذه الحسابات بشكل يكفل اكتشافهم ويحقق الاستقرار المالي.

2. كشفت نتيجة الدراسة على أن العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال تلعب دورا حيويا في كشف حالات غسل الأموال، ولبذل العناية المهنية في اكتشاف الغش والاحتيال من قبل المدقق علاقة ايجابية مع كشف غسل الأموال لدى البنوك التجارية ، وقد توافقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Rushe, 2012) والتي توصلت إلى أن بعض الموظفين قاموا بعمليات الغش والاحتيال فيما يتعلق بغسل الأموال لدى شركة HSBC (شركة هونغ كونغ وشنغهاي للخدمات المصرفية).

3. بينت النتائج بان الالتزام باخلاقيات و قواعد السلوك المهني له دور ايجابي في اكتشاف حالات غسيل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال وجود الأثر الايجابي للالتزامات الأخلاقية وقواعد السلوك المهني على اكتشاف غسل الأموال. وتؤكد هذه النتيجة على انه كلما زاد الالتزام باخلاقيات وقواعد السلوك المهني من قبل المدققين كلما أدى ذلك إلى زيادة اكتشافهم لعمليات غسل الأموال التي تتعرض لها البنوك التجارية. كما أن معظم المدققين في الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اظهروا ايجابيات هذا المتغير نحو حماية الاقتصاد الوطني من خطر آفة غسل الأموال والتي تنعكس أثارها سلبا على الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات كما أنها تعتبر من المتطلبات الوطنية الأردنية ، وان أخلاقيات المدقق عبارة عن معايير ومقاييس أخلاقية تميز بين الصواب و الخطأ كحالات غسل الأموال وقد توافقت هذه النتيجة مع (ستر السر ،2008 و pride,2002 و wiley,1995 و schermerhorn,2002و Daft,1997).

4. أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد دور ايجابي للتدقيق الخارجي في كشف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال التزام المدقق بالقوانين والتشريعات النافذة ، فكلما زاد التزام المدقق بالقوانين والتشريعات كلما أدى ذلك إلى زيادة كشفه لحالات غسل الأموال ، وبينت الدراسة أن القوانين والتعليمات الأردنية واضحة في هذا المجال وخاصة ما جاءت به تعليمات البنك المركزي والمتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 2008/42. وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة (مصطفى و الرفيعي ، 2008) والتي أظهرت أن التقييد بالقوانين والتشريعات وتعليمات البنوك المركزية تعتبر من الإجراءات الواجب إتباعها من قبل البنوك لتفادي التورط في عمليات غسيل الأموال.

5. أظهرت نتائج الدراسة أن التزام المدقق بمعايير جودة التدقيق له دور ايجابي في كشف حالات غسل الأموال ، هذه النتيجة تؤكد إن لالتزام المدقق بمعايير جودة التدقيق دورا ايجابيا ومساهمة فعالة في كشف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية. ومن ناحية أخرى فقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (التميمي،2013) حيث اكدت إن جميع المؤسسات المهنية والأكاديمية تسعى للوصول بعملها لتصل إلى مستوى الجودة، وان مهنة التدقيق احد المهن التي تساعد على استمرارية الشركات من خلال دورها الرقابي والتدقيقي بالإضافة إلى مكافحة كافة أنواع الفساد المالي والإداري وما ينطبق على ذلك من حالات غسل الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2-5) التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، تقد م الباحثة مجموعة من التوصيات سعيا لمكافحة عمليات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية ، وهذه التوصيات هي:

1- الاتجاه نحو الرؤية التي تركز على حاجة الأردن إلى مدققي حسابات لديهم التزام بمعايير الجودة التدقيقية للمساعدة في كشف حالات غسل الأموال، وذلك حفاظا على اقتصاديات الأردن وتضييق الفجوة الكبيرة التي تحول دون السيطرة الكاملة على مستخدمي الحسابات المتعلقة بغسل الأموال مما يكفل اكتشافهم ويحقق الاستقرار المالي في الأردن.

2- الاستمرار بتطوير كافة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالتدقيق الخارجي لتحقيق الجودة التدقيقية لاكتشاف عملية غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية.

3- ضرورة متابعة الدولة ومراقبتها للمدققين للتأكد من التزامهم بمسؤولياتهم الاجتماعية وبذل العناية المهنية الواجبة في اكتشاف الغش والاحتيال والالتزام باخلاقيات و قواعد السلوك المهني. وذلك لأهميتها في مساعدة المدققين على اكتشاف حالات غسل الأموال.

4- تفعيل نتائج الدراسة بما يتوافق مع المصلحة الوطنية وخدمة الاقتصاد الأردني نحو الحد والقضاء على جرائم غسل الأموال والتي تنعكس أثارها سلبا على اقتصاديات الأردن وعزوف الاستثمارات الأجنبية والتي أولتها الحكومة الأردنية جل اهتمامها لرفد خزينة الدولة بالعملة الصعبة والحد من الفقر والبطالة وتخفيف أعباء المديونية.

5- عمل المزيد من الدراسات المستقبلية لأخذ متغيرات مستقلة أخرى لبيان دور التدقيق الخارجي في اكتشاف حالات غسل الاموال لدى البنوك التجارية الاردنية، حيث ساهمت المتغيرات الحالية بمقدار 0.472 في اكتشاف حالات غسل الأموال ويبقى ما مقداره 0.528 متغيرات لم تاخذ بها الدراسة الحالية.

6- الاهتمام بتدريب المدققين والعمل على إعداد برامج للتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال بالاضافة الى.

7- وضع المدقق في تقريره فقرة عن حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- التويجري، عبدالرحمن والنافعابي، حسين ، (2008) جودة خدمات المراجعة: دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين، مجلة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والادارة،م22،ع1،ص ص:219-255.

- الاديمي، منصور، (2007)، مكاتب ومؤسسات المراجعة واثرها في جودة الاداء المهني: دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء العدد (28)، 02007) ص-ص:49-166.

- الشرع، مجيد، (2009)، معطيات التدقيق الخارجي عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الهادفة للربح، مجلة الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، مج 15،ع53، العراق.

- الشيخلي ، فالح عبد الكريم و العبيــدي، فائق حميد ،(2002) ، غسيل الاموال ماهيتها وابعادها ، مجلة الرشيد المصرفي ، السنة الثالثة ، العدد الخامس ، ص 10-11.

- الصبان، محمد سمير ،(1993) ، الأصول العلمية للمراجعة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الأسكندرية ،ص 86.

- الدعاس ،عبدالله، (2010)، ادارة الجودة واثرها على تحسين الاداء المالي ، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الاردنية، مجلة دراسات العلوم الادارية ،مجلد37،العدد1، 2010.

- المملكة الاردنية الهاشمية ،وزارة الصناعة والتجارة ،قانون الشركات الاردني رقم (22) لسنة 1997.

- احمد، حلمي جمعة , (1993) ، المدخل الأساسي لمراجعة وتدقيق الحسابات ،ط1،مركز كحلون للنشر،عمان،1998.

- المعهد المصري للمحاسبيين والمراجعين،(1993) إرشادات المراجعة, دليل خدمة المراجعة في ال KPMG، الشرق الاوسط،القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخريشة، امجد سعود ،(2009)، جريمة غسيل الاموال، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى ، الاصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان.

- ابراهيم حسن،(2007)، المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الاموال ،دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، غسيل الاموال اثاره وضوابط مكافحته www.inin.org,P.1,2005/5/2 ,P.

- الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين (2007). دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، الرياض.

- أبو الرب، معاذ عبد الكريم، (2007). مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ،الاردن.

- الاتحاد الدولي للمحاسبيين،(2006)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، منشورات المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين ، عمان، الاردن.

- ارينز، الفين،(2002) المراجعة مدخل متكامل: ترجمة محمد الديسطي، مراجعة احمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعوديه.

- القصاص، جلال (2010). النقود والبنوك والتجارة الدولية، مصر: الدار الجامعية.
- الحلاق, سعيد والعجلوني, محمد (2010). النقود والبنوك والمصارف المركزية, عمان, الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الصيرفي, محمد (2007). إدارة المصارف, (ط1)، الإسكندرية, مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- الشرع ،مجيد جاسم ،(2002). المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلاميه، دار وائل للنشر عمان.
- التميمي، جمانة حنظل (2013)، العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية ، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، مج 5،ع 10، 2013

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بدران، سناء محمد (1996). عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة، دراسة تحليلية وتطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد3
- باسيلي، مكرم (2008). المعاملات المصرفية - المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية رؤية استراتيجية، المنصورة، مصر: المكتبة العصرية.
- جريدة الدستور (2016) عدد رقم 17590 السنة 50 - السبت 26 رمضان, 1437 هـ الموافق 2 تموز 2016م).
- جمعه، احمد حلمي ، (2009) . المدخل إلى التدقيق الحديث ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن.
- جمعه،أحمد،(2005)، المدخل الى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن.
- هواري، معراج، (2009) ، قياس ادارك و اتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي: دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر ، مجلة مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات المركز الجامعي غرداية، طريق المطار 47000 غرداية – الجزائر.
- حسن، محمد أبو زيد، (1986). دراسات في المراجعة، ج1، ط3، دار الثقافة العربية ، القاهرة.
- حمدي، عبد العظيم، (1997). غسل الأموال في مصر والعالم، القاهرة.
- حمد، محمد أحمد وحسون ،عمار هادي ،(2014). التدابير الوقائية للرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال بحث في مصرف الخليج التجاري، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،مج 20،ع 78،جامعة بغداد، العراق.
- عبد الغفار ، حنفي (2007) ، ادارة البنوك وتطبيقاتها ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ،ص 64.
- عبد الغني، دادن،(2006)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الأقتصادية ، مجلة الباحث، العدد 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- طلبة،علي ابراهيم،(1997) .قياس أثر بعض العوامل على جودة اداء مراقب الحسابات ،دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان، مجلة الاداري،ع69،ع1،ص185-204.

- كراجه، أشرف (2004). مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان العربية ، عمان .

- لطفي، أمين السيد أحمد (2005). المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

- مبارك، ال مخل، (2003). دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية التجارية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، نسخة الكترونية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، تاريخ الإطلاع 2007/5 .

- معيار المراجعة رقم 200 الأهداف العامة للمراجع المستقل وإجراء عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة، فقرة أ32 .

- مطر،محمد (1994) سبل تدعيم استقلال مدقق الحسابات الخارجي بالأردن، دراسة ميدانية تحليلية لاراء المدققين ومستخدمي البيانات المالية: وجهات الرقابة والاشراف على المنهة ، مجله دراسات ،مجلد 21أ،ع3، ص 321-373.

- محمود، عبد الفضيل (2004). مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، ع309 ، بيروت، ص34-35.

- مصطفى ، مناهل و الرفيعي ، أفتخار محمد (2008). دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الأموال. مجلة جامعة بغداد /كلية الإدارة والاقتصاد ،البنك المركزي العراقي

- سفر ،احمد (2011) ، المصارف وتبييض الأموال (تجارب دول عربية وأجنبية) ، اتحاد المصارف العربية ، بيــروت ، ص58-63 .

- الولي ، ممدوح ، "أداء البنوك المصرية ،2006" القاهرة ، مكتبة الاداب ،ص 167.

- ستر السر ,ستيفن (2008) ، ماجستير اداره اعمال في يوم واحد ،مكتبة جرير ،الطبعة السادسة،

- عادل،احمد (2011) . نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثره غلى فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية ،عمان، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد المطلب ، عبد المجيد (2005). العولمة واقتصاديات البنوك ،جامعة عين شمس،كلية التجارة ،كلية الاقتصاد،.

- عوض الله، صفوت(2005). الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال و دور البنوك التجارية في مكافحة هذه العمليات، مجلة الحقوق، العدد ،2.

- عطية، احمد ، (2004) " مسؤولية مراجع الحسابات عن الكشف والإفصاح عن جرائم غسيل الأموال "، مجلة البحوث التجارية، المجلد26 .

- عبد المنعم محمود وعيسى أبو طبل (1989). المراجعة اصولها العلمية والعملية،ج1،دار النهضة العربية،القاهرة.

- عبد المنعم ، سليمان (2000). دروس في القانون الجنائي الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 ص 130 وما بعدها.

- عبد الفتاح سليمان،(2004) . مكافحة غسل الاموال في دولة قطر،دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع،الدوحة،.

- عادل عبد اللطيف (2004) ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: اطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، ص95.

- عوض ، امال محمد (2004) ، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الاعمال وتأثيره على جودة الاداء المهني في المراجعة ، مجلة المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا ، أكاديمية المدينة ، مصر ،المجلد 18،العدد 14 ، ص 21-16.

- علاء، فرحان ؛ حيدر، يونس، و حمد حسن (2013). ادارة المؤسسات المالية ، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

- عبد العال، محمود بكر،(2015). مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني"، دراسة تطبيقية على شركات ومكاتب المراجعة في قطاع غزة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة،كلية التجارة ، فلسطين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الحفيظ ،ايمن ، (2007). اساليب مكافحة جريمة غسل الاموال ،مطابع الشرطة للطباعة والنشر ،القاهرة .

- عبيد، قيصر علي و علي ، احمد ماهر ،(2014) . دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية 7 ،مج ،ع 30 ،العراق.

- صادق، راشد الشمري (2014) . ادارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات ، دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع عمان، وسط البلد، شارع الملك حسين.

- رائد ، عبد الخالق و خالد المشهداني (2016) . ادارة المؤسسات المالية والمصرفية ،دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- رفاتي ال إيهاب، (2007) . عمليات مكافحة غسيل الأموال واثر الالتزام بها على فعالية النشاط المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية ، 2007.

- شامية ،يسران مجمد سامي(2008). دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد"دراسة تطبيقية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

- شمس الدين، اشرف توفيق، (2007). قانون مكافحة غسل الاموال دراسة نقدية مقارنة ،ط 2، دار النهضة العربية ، القاهرة.

- خليل، عطا الله (2000). العوامل المؤثرة في التخطيط لعملية التدقيق في المكاتب الاردنية في ضوء معيار الاهمية النسبية، مجلة جامعة دمشق ،المجلد 16،العدد الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Alvin, Arens , Randal, Elder , Mark, S.& Beasley (2012). **Auditing and Assurance Services,** (14th Edition)- Prentice Hall Business.

- Ahmad Mohammad Abdalla Abu Olaim , Aspalella A. Rahman (2016) The impact of Jordanian anti-money laundering laws on banks, **Journal of Money Laundering Control,** Volume: 19 Issue: 1, 2016

- AICPA, **Statemant Auditing Standards (SAS) N.22,**Planning and Supervision,AICPA,N.Y.,1987.

- AICPA, Auditing standards board, **statement on Auditing standers,No.39**,Audit Sampling,AICPA,1981.Online Available at: http://www.socpa.org.sa./rule/index.htm.

Simwayi and Guohua, (2011). The role of commercial banks in combating money laundering (2011) **Journal of Money Laundering Control,** Vol.8 No3.2011.

- Dan Magnusson(2009),"costs of implementing the anti-money laundering regulations Sweden", **Journal of Money Laundering Control**, Vol. 12 No. 2, pp. 101-112.

- Daft, Richard, **Management,** south-western and college, publishing CO,Canada,2003.

- Dieter De Smet Anne-Laure Mention, (2011),"Improving auditor effectiveness in assessing KYC/AMLpractices", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 26 Iss 2 pp. 182 – 203

- FSA. (2012). Barclays fined £59.5 million for significant failings in relation to LIBOR and EURIBOR. Financial Services Authority Press Release, FSA/PN/070/2012, of June 27,2012. Retrieved from,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.fsa.gov.uk/library/communication/pr/2012/070.shtml.Accessed on November 23, 2012

- Geiger, H. and Wuensch, O. (2007), The fight against money laundering: an economic analysis of a cost-benefit paradoxon, **Journal of Money Laundering Control,** Vol. 10 No. 1, pp. 106-15.
- Geneborown,R, Changing Audit, objectives and techniques, **the Accounting revie**w,A.A.A. OCT. 1962,P.699.
- George D., Anderson and Report C, Ellyson,Restructuring professional standards, the Anderson report ,**Journal Accountancy** ,September,VO 23,NO 1,P:96-102,2006.
- Griffin, D., & Ivry, D. (2012). Citigroup executives depart after mortgage-fraud case. Bloomberg News, Tuesday, September 18, 2012. Retrieved from http://www.bloomberg.com/news/2012-09-18/citigroup-executives-depart-after- mortgage-fraud-case.html.Accessed on October 3, 2012.
- Hair, J. E., Anderson, R. E., Tatham, R.L.and Black, W. C.Babin, B, J. (2006). **Multivariate Data Analysis.** USA: Pearson Prentice Hall International Inc.
- (2) Hair, J. E., Anderson, R. E., Tatham, R.L.and Black, W. C.Babin, B, J (2007). **Multivariate Data Analysis**. USA: Pearson Prentice Hall International Inc.
- Hair, J. E., Anderson, R. E., Tatham, R.L.and Black, W. C.Babin, B, J. (2011). **Multivariate Data Analysis**. USA: Pearson Prentice Hall International Inc.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- International Standard on Auditing 220 Quality Control for an Audit of Financial Statements (Effective for audits of financial statements for periods beginning on or after.
- Kamil Omoteso and Musa Obalola . "**The Role of Auditing in the Management of Corporate Fraud" In Ethics,** Governance and Corporate Crime:Challenges and Consequences. Published online: 08 Oct 2014; 129-151.Permanent link to this document:http://dx.doi.org/10.1108/S2043- 052320140000006006
- Messier, JR.(2000), auditing & assurance service ,a system approch, MC GRAW-HILL NEW YORK. **the Accounting Review,**
- Moyer,G.A., Early Developments in American Auditing, A.A.A.jan.1951,p.4.
- Musonda Simwayi, Wang Guohua, (2011) "The role of commercial banks in combating money laundering", **Journal of Money Laundering Control**, Vol. 14 Iss: 4, pp.324 – 333
-Omoteso, K. (2013). Audit effectiveness: Meeting the IT challenge. Hampshire: Gower.
- Reuter, P. and Truman, E. (2005), “Anti-money laundering overkill? It’s time to ask how well the system is working”, **The International Economy**, Winter edition, available at:www.international-economy.com/TIE_W05_ReuterTruman.pdf (accessed 1 September 2010)
- Rushe, D. (2012). HSBC ‘sorry’ for aiding Mexican drugs lords. Rogue states and terrorists. The Guardian, Tuesday, July 17, 2012. Retrieved from http://www.guardian.co.uk/ business/2012/jul/17/hsbc-executive-resigns-senate. Accessed on October 1, 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Schermerhorn,John R,**Management**,7th ed,John Wiley and Sons Inc, New York,2002.

Private sector corporate Trust, Good Corporate Governance in state-owned Corporations,Final Draft Guidelines,2002.

- Shockley,R.A.1981.perceptions of Auditor independence: an empirical analysis, **the accounting review**,oct,785-800.

- Somashekar,N.T (2014) Banking, Published by New Age International (P) Limited (2014), ISBN 10: 8122424619 ISBN 13: 9788122424614

- Scott sulzcr, (2004), money laundering, the scope of the problem and attempts to combat it , op.cit,p.p,150-151.

Thomas, P. A. (2012). **Former Olympus chairman pleads guilty to corporate fraud**. International Business Times, Tuesday, September 25, 2012. Retrieved from http://www.ibtimes.co.uk/articles/387806/20120925/olympus-kikukawa-corporate- scandal-fraudjapan.htm. Accessed on November 19, 2012.

- Uma Sekaran**, Research Methods for Business , A Skill-Building Approach**, Fourth Edition, John Wiley & Sons, Inc, Southern Illinois University at Carbondale,2009.

- Vaithilingam, S.and Nair, M.(2007) Factors affecting money laundering: lesson for developing countries, **Journal of Money Laundering Control** Vol.40 No. 3,p352-366.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الموقع الالكتروني

- www.weziwezi.com/news
- http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=27

http://www.nauss.edu.sa/NAUSS/Arabic/Menu/ELibrary/ScLetterResearch/Masters/year3/part3/as373.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة ال البيت

الدراسات العليا

قسم المحاسبة

استبانة الدراسة

حضرة المدقق / المدققة المحترمين ،،،،،،،

تقوم الباحثة سونيا قاسم العواقلة بإجراء دراسة بعنوان (دور التدقيق الخارجي في اكتشاف حالات غسيل الأموال في البنوك التجارية الأردنية)

إن تقديمكم للمعلومات المطلوبة سوف يؤدي إلى مساعدة الباحثة في تحقيق أهداف الدراسة واستخلاص نتائج دقيقة وأكثر فائدة ، وإنني أثمن غاليا قيامكم بتعبئة الاسبانة المرفقة بعد التكرم بقراءتها والإجابة على فقراتها بدقة وموضوعية، ونؤكد لكم بان جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة وتستخدم لإغراض البحث العلمي فقط ، علما بان فقرات الاستبيان عددها 75 فقره ،،،،،

شاكرا لكم جسن تعاونكم ،،،،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المشرف: د.مهند اكرم أحمد

استاذ مشارك

كلية ادارة المال والاعمال

الباحثة سونيا قاسم العواقلة

Email: Sonia.awaqleh@yahoo.com

2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشتمل هذا الاستبيان على قسمين الاول يتعلق بالعوامل الديمغرافية للمستجيبين والقسم الثاني يتعلق بمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع.

القسم الأول: الرجاء وضع إشارة (✓) في المكان المناسب

1. المؤهل العلمي

أ. دبلوم ب. بكالوريوس ج. دبلوم عالي د. ماجستير هـ. دكتوراه

2. الخبرة

أ. اقل من 5 سنوات ب. من 5 الى اقل من 10 سنوات

ج. من 10 الى اقل من 15 سنة د. 15 سنة فأكثر

3. الشهادات المهنية

أ.CPA ب. CIA ج. CMA د. ACPA د. JCPA

4. المسمى الوظيفي

أ. مدير تدقيق ب. رئيس فريق ج. مدقق د. مدقق مساعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: الرجاء وضع إشارة (✓) في المكان الذي يناسب رأيك

رقم الفقرة	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال الاول	التزام مدقق الحسابات بالمسؤولية الاجتماعية					
.1	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعيه تجاه البنك من خلال التدقيق ضمن المعايير المطلوبة					
.2	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال فحص الانظمة المالية والادارية والتاكد من ملائمتها للعمليات التشغيلية					
.3	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك بابداء الرأي حول عدالة القوائم المالية					
.4	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال تبصير اداره البنك عن المخالفات الجوهرية للقوانين والانظمه حتى يتم تدارك ذلك في الوقت المناسب					
.5	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال التاكد من ان تقديرات الادارة متفقة مع الاصول المحاسبية					
.6	يلتزم مدقق الحسابات بمسؤولياته الاجتماعية تجاه البنك من خلال تقدير المخاطر وتشخيص المشاكل					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.7	يلتزم مدققي الحسابات بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه ظاهرة غسيل الأموال					
.8	توجد رؤية واضحة لدى مدققي الحسابات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.					
المجال الثاني	العناية المهنية في اكتشاف الغش					
9	يتم ممارسة الشك المهني عند تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها					
10	يتم تدقيق التقديرات المحاسبية التي قد ينتج عنها تحريفات مادية					
11	يتم تقدير المخاطر المحتملة عن وجود غش او خطأ يؤدي الى تحريفات جوهرية					
12	يتم القيام بالتدقيق التفصيلي(الشامل)للحسابات ذات المخاطر المرتفعة					
13	يتم الاستفسار من الادارة عن اي غش أو خطأ مهم تم اكتشافه					
14	يتم إجراء اختبارات موسعة للرقابة الداخلية من ناحية تصميمها وتطبيقها					
15	يتم استخدام الاجراءات التحليلية في مختلف مراحل التدقيق					
16	يتم الاستفسار من الادارة العليا والمكلفين بالرقابة لتحديد اذا كان لديهم معرفة فعلية أو شك بوجود غش أو خطأ مادي					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17	يتم تحديد اي علاقات غير عادية أو غير متوقعة تم تحديدها عند ادلة الاجراءات التحليلية					
18	يتم التركيز على ادلة التدقيق التي يتم الحصول عليها من مصادر خارج الوحدة الخاضعة للتدقيق.					
19	يتم تقييم المعلومات التي قد تساعد في تحديد مخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب الغش.					

المجال الثالث	ألالتزام بالأخلاقيات و قواعد السلوك المهني					
20	يتمتع مدقق الحسابات بقدر كاف من الاستقامة والأمانة في علاقاته المهنية وعلاقات الأعمال					
21	يتمتع المدقق بالصدق والاستقامة والإخلاص التي تعتبر دافعا له للالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني					
22	يتمتع مدقق الحسابات بقدر كاف من الثقة والمسئولية والأمانة					
23	تتوافق تصرفات وقررات مدقق الحسابات مع مبدأ النزاهة .					
24	يتمتع مدقق الحسابات بإتقان العمل والالتزام بالحياد والتحلي بالأخلاق الحميدة.					
.25	يساهم الثواب والعقاب الإلهي في دفع مدقق الحسابات للالتزام بالسلوك الأخلاقي والمهني					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.26	تعتبر المراقبة على اعمال مدقق الحسابات دافعا له للالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني					
.27	يلتزم مدقق الحسابات بعدم المضاربة باسهم البنك الذي يدقق حساباته سواء اجري هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.					
.28	يلتزم مدقق الحسابات بقواعد السلوك المهني عند ممارساتهم لعملهم المهني في البنوك التجارية					
29	يلتزم مدقق الحسابات بعدم القيام بأعمال مخلة بقواعد السلوك المهني والمهنة ككل.					
30	يلتزم مدقق الحسابات أن لا يفصح عن أي معلومات سرية تم الحصول عليها خلال العمل المهني له ألا بموافقة ورضاء العميل					
المجال الرابع	الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة					
31	يلتزم مدققي الحسابات بالأنظمة والقوانين ذات الصلة بالمهنة وتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة					
32	يتم فحص الأنظمة المالية والإدارية للبنك وأنظمة الرقابة والمراقبة المالية الداخلية للبنك والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33	يلتزم المدقق بتطبيق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة					
34	يوجد لدى مدقق الحسابات دراية تامة بأحكام التشريعات النافذة في الأردن تجاه ظاهرة غسيل الأموال ويلتزم بها					
35	يوجد لدى المدقق المعرفة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الاردن تجاه غسيل الاموال ويلتزم بها					
36	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية					
37	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون الشركات الاردني					
38	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون هيئة الاوراق المالية					
39	يلتزم مدقق الحسابات بمتطلبات قانون البنك المركزي					
المجال الخامس	الالتزام بمعايير جودة التدقيق					
40	يلتزم مكتب التدقيق بالقيام برقابة الجودة، وسياساتها وإجراءاتها.					
41	يلتزم مكتب التدقيق والعاملين بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

42	لدى المدققين معرفة تامة بالصناعة التي يعمل بها العميل (الشركات المنوي تدقيقها) ويلتزم بها					
43	يتمتع المدققين بفهم سياسات وإجراءات رقابة الجودة بالمكتب ويلتزم بها					
44	يلتزم المدققين بالتأكد من الاجراءات التي تم إنجازها فيما يتعلق بالحصول على إثبات بأن فريق االتدقيق قد التزم بسياسات وإجراءات الجودة التي يتبناها مكتب التدقيق					
45	يلتزم المدققين بالتقويم المستمر لنظام رقابة الجودة في مكتب التدقيق					
46	يلتزم المدققين في تقديم أعمال التدقيق في الوقت المناسب ودون تاخير					
47	يلتزم المدققين بتقديم معلومات تتصف بالشمولية والفاعلية					
48	يلتزم المدققين بتطوير وتحسين نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار					
49	يلتزم المدققين في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز					
50	يلتزم المدققين في جعل تقاريرهم تفي بمتطلبات العميل والمجتمع					
	اكتشاف حالات غسل الأموال لدى البنوك التجارية الأردنية					
51	يلتزم البنك بالتعرف على هوية العميل المستفيد الحقيقي والتحقق منها والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

52	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية مع العميل والغرض منها					
53	يلتزم البنك بعدم التعامل أو الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية					
54	يلتزم البنك ببذل العناية الواجبة بشأن العملاء عند انشاء أي علاقة مستمرة معهم					
55	يلتزم البنك باتخاذ إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء قبل أو أثناء إنشاء العلاقة المستمرة أو عند تنفيذ العمليات لحساب العملاء العارضين					
56	يلتزم البنك بعدم فتح الحساب أو الدخول في أي علاقة مصرفية مع العميل أو تنفيذ أي عمليات لحسابه في حال عدم تمكن البنك من استيفاء العناية الواجبة بشأن العملاء					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

57	يلتزم البنك بتحديث بيانات التعرف على هوية العميل بصفة دورية وذلك كل خمس سنوات على الأكثر أو عند ظهور أسباب تدعو الى ذلك					
58	يلتزم البنك بالتأكد بوجود وكالة عدلية أو تفويض معتمد من البنك في حلا التعامل مع شخص أخر بالنيابة عن العميل					
59	يلتزم البنك بالتعرف على كافة المعلومات المتعلقة بالشخص الاعتباري مثل الاسم والشكل القانوني وعنوان المقر ونوع النشاط ورأس المال وتاريخ التسجيل ورقمه الضريبي					
60	يلتزم البنك بالتحقق من وجود الشخص الاعتباري وكيانه القانوني عن طريق المستندات اللازمة وما تتضمنه من معلومات مثل الشهادات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية والصناعية					
61	يلتزم البنك بالحصول على أسماء الشركاء وأسماء المساهمين في الشركات المساهمة العامة					
62	يلتزم البنك بوضع نظام لإدارة المخاطر بالنسبة للأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر أو المستفيدين الحقيقيين الذين ينتمون لهذه الفئة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

63	يلتزم البنك باتخاذ إجراءات كافية للتأكد من مصادر ثروة العملاء والمستفيدين الحقيقيين الذين يندرجون ضمن فئة الأشخاص السياسيين					
54	يلتزم البنك بالمتابعة الدقيقة والمستمرة في تعاملاته مع عملائه من فئة الأشخاص السياسيين					
65	يلتزم البنك بتصنيف كافه عملائه حسب درجة المخاطر المتعلقة بغسل الاموال					
66	يلتزم البنك بايلاء العناية الخاصة للعمليات التي تتم مع أشخاص يتواجدون في دول لاتتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسيل الأموال					
67	يلتزم البنك بتطبيق متطلبات العناية الواجبة عند إنشاء علاقة مصرفية مع بنك خارجي					
68	يلتزم البنك بالتعرف على طبيعة نشاط البنك الخارجي وسمعته في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال					
69	يلتزم البنك بعدم الدخول في علاقة مصرفية مع بنك وهمي					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

70	يلتزم البنك بتطبيق كافة السياسات والاجراءات اللازمه لتجنب المخاطر المتعلقة بالتعامل غير المباشر مع العملاء مثل خدمة الصراف الالي ، والخدمات البنكية عن طريق الهاتف وشبكة الانترنت					
71	يلتزم البنك ببذل العناية الخاصة بشأن العمليات غير المعتادة مثل العمليات النقدية التي تزيد قيمتها عن 20000 أو مايعادلها بالعملات الأجنبية					
72	يلتزم البنك بمراقبة الحوالات الالكترونية التي تزيد قيمتها عن 700 دينار أو مايعادلها بالعملات الأجنبية					
73	يلتزم البنك بالاحتفاظ بالسجلات والمستندات المتعلقة بالعناية الواجبة بشأن العملاء لمده خمس سنوات على الأقل من تاريخ انجاز العملية أو إنهاء العلاقة حسب واقع الحال					
74	يلتزم البنك بالإخطار عن العمليات المشتبه بها					
75	يلتزم البنك بوضع نظام داخلي مناسب لمكافحة عمليات غسل الأموال					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحكمين

التسلسل	اسم الدكتور	الرتبة	الجامعة
1	غسان فلاح المطارنة	أستاذ دكتور	آل البيت
2	جمال عادل الشرايري	أستاذ دكتور	آل البيت
3	عبد الرحمن الدلابيج	أستاذ مشارك	آل البيت
4	محمد مفلح الحدب	أستاذ مساعد	آل البيت
5	نوفان حامد عليمات	أستاذ مساعد	آل البيت
6	عودة احمد بني احمد	أستاذ مشارك	آل البيت
7	محمد ناصر المشاقبة	أستاذ مساعد	آل البيت
8	صقر الطاهات	أستاذ مساعد	آل البيت
9	محمد الحايك	أستاذ مساعد	آل البيت
10	عبدالله الزعبي	أستاذ مساعد	آل البيت
11	احمد العياصرة	أستاذ مساعد	جامعة اربد الأهلية
12	حسين رباع	أستاذ مساعد	جامعة اليرموك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com